

كلية الحقوق في الجامعة السورية التأسيس والبدائيات

عمار السمر⁽¹⁾

أولاً: المقدمة

تعد الجامعة من أهم المؤسسات في الدولة الحديثة، فهي المسؤولة عن إعداد القيادات الفكرية والعلمية والمهنية. وقد بدأ التعليم العالي في البلدان العربية أغلبها -ومنها سورية- بكليتي الحقوق والطب اللتين أدتا دوراً تعدي دورهما في إعداد رجال القانون والطب إلى إعداد الكوادر السياسية والإدارية للدولة، خصوصاً خلال النصف الأول من القرن العشرين، ما دفع بعض الباحثين إلى الكتابة عن الدور السياسي للمهنيين⁽²⁾ وكان هذا الدور امتداداً لطبيعة التعليم العثماني الذي ركز على تخريج الكوادر لإدارة الدولة بالدرجة الأولى إلى جانب المهنيين. وتعود أصول تأسيس (الجامعة السورية) أو جامعة (دمشق)⁽³⁾ إلى العهد العثماني مع (مدرسة الطب)⁽⁴⁾ عام 1903، و(مدرسة الحقوق) عام 1913 اللتين أتى تأسيسهما ضمن سياسة التطوير العثمانية، إضافة إلى كونه رد فعل على نمو المؤسسات التعليمية الأجنبية في بلاد الشام آنذاك.

لا تتسق البدائيات المبكرة للتعليم العالي ومؤسساته في

سورية مع ما وصل إليه الحال اليوم بعد مرور أكثر من قرن على تأسيسها، فهذه المؤسسات -ومنها الحقوق- في انحدار مستمر كحال الدولة السورية بمؤسساتها كافة، إضافة إلى تراجع الثقافة الحقوقية والقانونية بعد نصف قرن من حكم نظام الأسد الذي ساد فيه منطلق القوة والعنف والفساد، بعد أن دخلت سورية منذ عام 1963 مرحلة فاصلة من تاريخها اتسمت بالجمود والقمع، أدت في النهاية إلى غرق البلاد في الدماء، وضعف الدولة ومؤسساتها، ومنها الجامعة التي لم تكن استثناء، لكنها كانت -وما تزال- أكثر المؤسسات مقاومة للسيل، فما زال فيها أساتذة وإداريون يحاولون المتابعة على الرغم من الصعوبات وأجواء الخوف.

في فترات التراجع والانحدر من المفيد العودة إلى زمن البناء والصعود، بناء الدولة السورية ومؤسساتها ونظمها. فكيف أسس التعليم العالي الحديث ومؤسساته في سورية، والحقوق بالذات؟ وفي أي سياقات؟ وكيف رسخ السوريون جامعتهم (الحقوق) فكانت من أولى مؤسسات الدولة السورية الحديثة مع الحكم الفيصلي؟ وكيف تغلبوا على العقبات ومعارضة الاحتلال الفرنسي، وأعادوا افتتاح جامعتهم في التأسيس الثاني لها عام 1923؟ وكيف تطورت كلية الحقوق، وتغلبت على مشكلات التأسيس في دولة حديثة النشأة، وأهمها مشكلة عدم الاعتراف بشهادتها حتى من فرنسا الدولة المنتدبة، وهو ما تعانیه اليوم الجامعات التي أسست في المناطق المحررة من سلطة نظام الأسد، ما يضع مصير عشرات آلاف الطلاب في مهب الريح؟ وكيف استكملت كلية الحقوق مسيرة البدائيات، ورسخت برامجها وأصول التدريس فيها، وهيئتها التدريسية والطلابية، وكيف أثرت في المجتمع والثقافة الحقوقية لتكون أحد طرق دخول الحداثة إلى سورية؟.

ستتناول هذه الدراسة نشأة (مدرسة الحقوق)، ثاني مؤسسة تعليم عالي رسمية في بلاد الشام بعد مدرسة الطب، وقد شكلنا معاً ما عُرف لاحقاً بـ (الجامعة السورية) بوصفها أول جامعة حكومية عربية⁽⁵⁾، كانت نشأتها في سياق التنظيمات العثمانية التي تعد أهم حركة تحديثية في القرن

(1) أكاديمي وباحث سوري، دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. تركز أبحاثه على بلاد الشام والعراق وسورية خصوصاً، يعمل حالياً في مركز التخصصات الدينية العليا في مدينة ديتزلي بتركيا. عمل سابقاً في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، وأسبأً للتاريخ العربي الحديث والمعاصر في جامعتي الفرات ودمشق في سورية، وفي المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) بدمشق وبيروت، وفي جامعة باموكالي في تركيا. شارك في عدد من المؤتمرات والندوات والمشروعات العلمية. له كتاب وعدد من الأبحاث المنشورة في كتب مشتركة ومجلات محكمة، إضافة إلى مقالات رأي دورية. آخر أبحاثه "الطليعة المقاتلة". <https://orcid.org/0000-0002-4584-7761>

(2) مثال: عبد الله حنا، المثقفون في السياسة والمجتمع (الأطباء)، ط1، (دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع، 1996). كذلك، إليزبت لونغينس، أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي، رندة بعث (مترجمة)، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2012).

(3) أصبح اسمها جامعة دمشق عام 1958 خلال عهد الوحدة السورية- المصرية.

(4) أطلق عليها تسمية مدارس، لكنها في هذا السياق كانت تعني كليات جامعية.

(5) عمار السمر، "الجامعة السورية (جامعة دمشق) أول جامعة حكومية في العالم العربي"، في: مجموعة من المؤلفين، سبتر عشر جامعات حكومية عربية، عدنان الأمين (معداً)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص.90.

تعيينهم، وغير ذلك. ومن المصادر المهمة (العاصمة) و(حلب) الجريدتان الرسميتان في العهد الفيصلي. أما الجريدة الرسمية للحكومة السورية، فقد كانت المصدر الرئيس في مرحلة الانتداب. فهذه الجرائد الرسمية تتضمن القرارات والمراسيم كلها المتعلقة بالموضوع خلال مدة الدراسة، مع العلم أن تتبعها كان عملاً مرهقاً لكثرتها، وتداخلها، والمدة الزمنية الطويلة التي امتدت عليها، إضافة إلى ما سبق النشرات والإحصاءات الرسمية الصادرة من الجامعة.

أما المذكرات والكتب التي نشرها بعض أساتذة الجامعة وغيرهم، فتقدم تفصيلات لا نجدها في غيرها من مثل مذكرات المحامي والوزير السابق أسعد كوراني الذي درس في كلية الحقوق (1928-1931)، ونقل إلينا بالتفصيل ما رآه وسمعه طالباً، قبل انخراطه في المحاماة ووصوله إلى منصب الوزارة. ويؤخذ عليه كتابته مذكراته في مرحلة متأخرة (1988-1989) اعتماداً على ذاكرته، ما جعل احتمالات النسيان كبيرة، إضافة إلى قوة الأنا فيها. وهناك مذكرات محمد كردعلي الذي عمل أستاذاً في معهد الحقوق ووزيراً للمعارف (1928-1931)، وفي حينها كانت الجامعة وكلية الحقوق ضمناً تتبع وزارته، فصدر بتأثير منه عدد من القوانين المهمة التي أراد منها إصلاح الكلية، ولكنه أخذ من استقلالية الجامعة، ويلاحظ في مذكراته النزعة الذاتية في تناول الموضوعات.

وعلى قلتها ثمة بعض الدراسات الحديثة منها كتاب عبد الكريم رافق⁽⁷⁾ الذي تناول الجامعة من التأسيس إلى الاستقلال، وكفى به الباحثين عناء مراجعة الأرشيفات الأجنبية، وإن لم يرجع إلى الأرشيف العثماني. وهو ما غطاه الكتاب الوثائقي المهم والضخم الذي أعده فاضل بيات⁽⁸⁾ ونشر فيه وثائق عثمانية تتعلق بالتعليم (المدرسي والجامعي) في البلاد العربية في زمن الحكم العثماني، ومنها بلاد الشام. وثمة دراسة حديثة لعمار السمر⁽⁹⁾ تناول فيها بشكل مكثف جامعة دمشق من التأسيس العثماني حتى

التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وستابع تطور معهد (كلية) الحقوق حتى الاستقلال. سيتم تناول تطور كلية الحقوق خلال المراحل السياسية التي مرت بها سورية (الدولة العثمانية، الدولة العربية- الفيصلية، الانتداب إلى الاستقلال)، فقد كان لتلك المراحل آثار مباشرة في التطورات التي مرت بها. وذلك عن طريق تتبع القرارات والمراسيم المتعلقة بها، ومحاولات إصلاحها، والهيئة التدريسية والطلابية والمناهج والخريجين، ودورهم في حياة البلاد من إعداد الكوادر الإدارية والسياسية، وترسيخ الثقافة الحقوقية، إضافة إلى التحديات التي واجهتها الكلية، والنجاحات والإخفاقات والتأثيرات.

ولمعرفة عمق لهذه المؤسسة كان لا بد من العودة إلى نشأتها العثمانية، قبل الانتقال إلى تطوراتها في العهد الفيصلي، والتغييرات التي طرأت عليها بتأثير المرجعية الإيدلوجية للحكومة العربية، وفي مرحلة الانتداب وصولاً إلى الاستقلال. فقد تعرضت الجامعة السورية في بداية مرحلة الانتداب إلى تحدي البقاء الذي نجحت فيه بفضل إصرار الآباء المؤسسين والطلاب، لتتحول إلى أحد مراكز النضال الوطني إلى جانب دورها التعليمي. وشهدت تلك المرحلة تحديات أخرى من مثل مسألة الاعتراف بشهاداتها، وعدد الطلاب الكبير مع قلة عدد الأساتذة، إضافة إلى طريقة التعليم التقليدية، وتدني مستوى الخريجين، ما دفع إلى إصلاحها الذي لم يمه المشكلات كلها التي استمر بعضها إلى اليوم.

ستعتمد هذه الدراسة بالدرجة الأولى على بعض المصادر الأولية، من مثل المجموعة الوثائقية الخاصة بمديرية التدريسات العليا في نظارة المعارف العثمانية (MF.ALY Maarif Nezareti Tedrisat) (Aliye) Dairesi⁽⁶⁾، وهي من محفوظات الأرشيف العثماني (BOA Devlet Arşivleri) (aşkanlığı Osmanlı Arşivi)، وتتضمن كل ما يتعلق بمدرسة الحقوق العثمانية من تقارير ومراسلات وتلغرافات حول افتتاحها، وتوفير المكان والكوادر التدريسية، وقرارات

(7) عبد الكريم رافق، تاريخ الجامعة السورية- البداية والنمو 1901-1946، ط1، (دمشق: مكتبة نوبل، 2004).

(8) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني- دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية، سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية من خلال وثائق الأرشيف العثماني، (استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إريسكا)، 2013).

(9) عمار السمر، "الجامعة السورية".

(6) مجموعة مديرية التدريسات العليا في نظارة المعارف العثمانية تسجيلها في الأرشيف العثماني يكون بهذا الشكل المختصر: BOA, MF. ALY.00106، وهكذا ستظهر في حواشي هذه الدراسة. وهو اختصار لـ:

Devlet Arşivleri Başkanlığı Osmanlı Arşivi (BOA), Maarif Nezareti Tedrisat-ı Aliye Dairesi (MF.ALY), MF.ALY.00106

صار اسمها (دار الفنون استانبول) وضمّت إليها رسميًا مدرستا الحقوق والطب، ورُبطت بها عام 1912 (كلية طب الشام) التي أنشئت في عام 1903. كما أنشئت في إسطنبول عام 1914 جامعة خاصة للإناث (دار الفنون للإناث)⁽¹⁵⁾.

وفي ولاية سورية⁽¹⁶⁾ أسّس مجلس المعارف في عام 1882، بعد قرار الدولة تشكيل مجلس معارف في مركز كل ولاية. وفي عام 1892 قرّر إنشاء دار للمعلمين في بيروت. ولاحقًا في عام 1913، أكدت لائحة وزارة المعارف تأسيس مدارس سلطانية في بيروت ودمشق تكون اللغة العربية لغة التدريس فيها، لكن القرار لم ينفذ حتى عام 1916 بسبب الحرب. والجدير ذكره أن تعليم العربية إلزامي في المدارس العثمانية، لكنها لم تُفرض في المدارس العليا، وعمومًا كانت سياسة التعليم العثمانية مرنة في تدريس اللغتين التركية والعربية⁽¹⁷⁾.

على الرغم من نمو التعليم الرسمي العثماني، فإن التعليم الأجنبي كان يسير بخطى أسرع، وكانت الدولة مدركة مرامي المؤسسات التعليمية الأجنبية في ولاياتها، وكانت تنصح المسلمين بعدم الالتحاق بها، لكنها لم تمنعها لأنها لم تنشئ مؤسسات بديلة؛ فكان ذلك أحد أسباب إنشاء معاهد عليا عثمانية في بلاد الشام. وكانت (شام مكتب طبيه سى) (مدرسة طب الشام) في دمشق أول كلية حكومية للطب تقيمها الدولة العثمانية خارج العاصمة، وكان أحد أسباب إنشائها بوصفها مدرسة طبية حكومية هو مواجهة المدرستين الطبيتين اللتين أنشأهما الفرنسيون والأميركيون في بيروت⁽¹⁸⁾. وقد تریثت وزارة المعارف بافتتاح المدرسة الطبية لأن المدارس الإعدادية الموجودة في المدينة كانت غير قادرة على إعداد الطلاب لاستيعاب دراسة الطب،

عام 2017، فدرس الهيئات التدريسية والطلابية والحوكمة والتدريس والتأثير والتأثر، وما طرأ عليها من تغييرات على وقع التطورات السياسية في سورية.

ثانيًا: العهد العثماني: التأسيس⁽¹⁰⁾

1. السياق التاريخي العام للتأسيس: التنظيمات وتحديث التعليم

استمرت عملية الانتقال إلى التعليم الحديث في الدولة العثمانية نحو 55 سنة تخللها كثير من الصعوبات، ولم تنشأ أول جامعة تشكل من كليات عدة ضمن حرم حتى بداية القرن العشرين⁽¹¹⁾. فقد أنشئت أول مؤسسة شاملة للتعليم العالي في الدولة العثمانية بعد الانفتاح على الغرب في عام 1846، وسميت (دار الفنون) التي حُطّط لها أن تكون على غرار الجامعات الأوروبية⁽¹²⁾ وفي آذار/ مارس 1857 أسست (نظارة المعارف العامة) (وزارة) في الدولة العثمانية، فشهد التعليم ومؤسساته توسعًا وتطورًا كبيرًا، فأُنشئ في عام 1859 (مكتب ملكية) (المدرسة المدنية لإعداد الكوادر الإدارية). وفي 1867 أنشئت المدرسة الطبية الملكية، وفي 1869 صدر نظام المعارف العام الذي أثر في التعليم في مختلف مراحلها، على الرغم من ذلك بقي توسع التعليم في الولايات محدودًا⁽¹³⁾.

ولم تؤسس جامعة كاملة حتى عام 1900 مع (دار الفنون الشاهانية)⁽¹⁴⁾ التي ضمت 3 كليات، وفي عام 1908

(10) اعتمد هذا العنوان ببعض ما جاء فيه على فقرات من: السمر، الجامعة السورية، ص 92-98.

(11) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مجلدان، صالح سعداوي (مترجمًا)، أكمل الدين إحسان أوغلي (مترجمًا ومقدمًا)، (استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا)، مج 2/ ص 559، 1999).

(12) لم تفتتح رسميًا إلا في عام 1863، لكنها بعد عامين احترقت وأغلقت. وقد حُطّط التدريس فيها على النمط الفرنسي، قبل تحويل تدريس الطب في عام 1870، من اللغة الفرنسية إلى التركية.

(13) Ekmeleddin İhsanoğlu, DÂRÜLFÜNUN Osmanlı Devleti'nde XIX. yüzyılda kurulan yüksek öğretim müessesesi, İslam Ansiklopedisi, <https://islamansiklopedisi.org.tr/darulfunun> 12-11-2023. شوهده

(14) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، ص 9-20.

(15) استمرت "دار الفنون" بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، وصار اسمها "جامعة إسطنبول" منذ عام 1933 وحتى اليوم. للمزيد حول دار الفنون هناك الكتاب الضخم الذي أعده أكمل الدين إحسان أوغلي باللغة التركية:

Ekmeleddin İhsanoğlu, "Darülfünun Osmanlı'da Kültürel Modernleşmenin Odağı",

(16) (2 Cilt), (Istanbul: IRCICA, 2010) ترجمة العنوان "دار الفنون-حاضرة ثقافة الحداثة العثمانية".

(15) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، أكمل الدين إحسان أوغلي (معدًا)، مج 2/ ص 560-561.

(16) ظهرت ولاية سورية عام 1864، وضمت ولايتي الشام وصيدا القديمتين، ثم فصلت عنها متصرفية القدس عام 1873، وفصلت عنها ولاية بيروت عام 1887. عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ص 7.

(17) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص 31-33.

(18) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2/ ص 519. المقصود هنا الجامعة اليسوعية والجامعة الأميركية في بيروت. (ذكر في أكثر من موضع أن مؤلف الكتاب هو أكمل إحسان أوغلي؛ لكن ضمن الصفحة الغانية من الكتاب نفسه ذكر أن التقديم والإشراف فقط لأكمل إحسان أوغلي وليس التأليف).

كانت أول وثيقة شاملة أُعدت بوصفها سياسة رسمية نحو الاتجاه إلى تغريب المؤسسات التعليمية⁽²³⁾. لكن العائدين من أوروبا الذين تولوا إدارة المؤسسات التعليمية والتعليم فيها لم يضعوا أسسًا لإنتاج معرفي جديد وتقاليد علمية محلية تركز على البحوث والدراسات، لذلك لم تتكون تقاليد علمية خاصة في الدولة العثمانية.⁽²⁴⁾

2. السياق الخاص: تأسيس مدارس الحقوق في الدولة العثمانية

لفهم أعمق لكل ما يتعلق بكلية الحقوق في الشام، لا بد من وضعها في السياق الخاص لتطور التعليم الحديث للحقوق في الدولة العثمانية، إذ كان له تأثير كبير في الكلية ونظامها وموادها الدراسية. فقد كان افتتاح مدارس الحقوق في الدولة العثمانية على خلفية التنظيمات، وتنظيم المحاكم وفق الأصول القانونية المستمدة من الغرب، فظهرت الحاجة إلى إعداد كوادر قادرة على التعامل مع هذه القوانين. لذلك أسست الحكومة في عام 1870 (قوانين ونظامات درسخانه سي) (دار تعليم القوانين والأنظمة) لإعداد الكوادر للمحاكم النظامية. وقد أسست (نظارة ديوان الأحكام العدلية) الدار الجديدة، وقررت إلزام موظفيها بالدراسة فيها، وفتحت الدار الجديدة أبوابها لموظفي الدولة جميعهم ولغيرهم.⁽²⁵⁾ وفي شباط/ فبراير 1870 افتتحت دار الفنون العثمانية التي ضمت بين فروعها الثلاثة (فرع علم الحقوق) ليكون بمنزلة كلية لإعداد كوادر مؤهلة في مجال القانون، ولكن دار الفنون أُغلقت بعد عامين. ولما كانت وزارة العدلية بحاجة إلى الكوادر، أسست الدولة (مدرسة علم الحقوق) سنة 1874، وصدر قانون نظم كل ما يتعلق بها، وكانت الدروس مستمدة من القانون الإسلامي ومن القوانين الأوروبية، وُحددت مدة الدراسة فيها بأربع سنوات على نفقة الدولة، ولكن هذه المدرسة لم تستمر طويلاً، وخُرِجت عددًا محدودًا من الطلاب.⁽²⁶⁾

فضلاً عن عدم توفر المال، لذا عملت الوزارة على تطوير المدارس الإعدادية في البداية⁽¹⁹⁾. وهذا يتناقض مع ما وصل إليه عبد الكريم رافق، بأن السلطان فاجأ كثيرين بإنشاء المدرسة الطبية، حيث تبين وجود تخطيط وتهيئة للدراسة ما قبل الجامعية لإعداد الطلاب، بإنشاء جامعة حديثة آنذاك كان تحولاً جذرياً في التعليم وفي الحياة الثقافية. لكن رافق وضع إنشاء المدرسة في سياق سياسة السلطان عبد الحميد الدعائية لكسب الرأي العام الإسلامي في الشام، واستدل على ذلك بما نشرته صحيفة الأحوال في شباط/ فبراير 1900، عن عزم الدولة على فتح المدرسة لأن الأطباء السوريين معظمهم من الأعراب، وأن بعض الأسر المسلمة في دمشق أرسلت عرائض للحكومة تطالب بافتتاحها لتغنيهم عن إرسال أبنائهم إلى بيروت أو إسطنبول. ويرى رافق أن المدرسة بإدارتها ولغتها التركية كانت توطيداً للنفوذ العثماني، ومنافسة لمدرستي بيروت اللتين بدأ التشديد عليهما، واشترطت الدولة تعديل شهادتهما لدمجها.⁽²⁰⁾

وقد افتتحت مدرسة طب الشام رسمياً في آب/ أغسطس 1903، وبدأت الدراسة في تشرين الأول/ أكتوبر 1904.⁽²¹⁾ ورُصدت لبنائها عشرة آلاف ليرة ذهبية، ومثلها لنفقتها السنوية ولوازمها، لمنافسة مدرستي الطب الأميركية واليسوعية في بيروت.⁽²²⁾

وفي هذا السياق لا بد من لفت الانتباه إلى أن سياسات التعليم الجديدة في عهد التنظيمات -على الرغم من أهميتها- لم تستطع أن تؤسس تجربة خاصة بل ركزت على تنشئة الموظفين لخدمة أجهزة الدولة. والأمر الثاني أن عملية تحديث التعليم في الدولة العثمانية رافقها إرسال البعثات إلى أوروبا لدراسة مختلف العلوم، ونتج من ذلك ما سمي (بعهد التغريب) الذي أثر في مختلف مناحي الحياة وبخاصة التعليم العالي، فالعائدون من الدراسة في الغرب (أوروبا) تولوا أهم المناصب في الدولة والإدارة، ما كان له أثر في تحول الأفكار. وبتأثير منهم صدرت في عام 1869 (معارف عمومية نظامنامه سي) (اللائحة التنظيمية للمعارف العمومية) التي

(23) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج2/ص45.

(24) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج2/ص54.

(25) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص460.

(26) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص460-461.

(19) من رد وزارة المعارف العثمانية. في: بيات، المؤسسات التعليمية، ص486.

(20) عبد الكريم رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص9-12.

(21) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص487.

(22) محمد كردعلي، خطط الشام، 6 أجزاء، ط3، (دمشق: مكتبة النوري، 1983)، ج6/ص102.

وقد كانت (مدرسة حقوق استانبول) هي الكلية الوحيدة التي ترفد الدوائر العدلية في الدولة بالمتخصصين في مجال القانون، ولكنها لم تستطع تلبية الحاجات المتزايدة للولايات خصوصًا بعد توسع المحاكم النظامية في أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ثم إن عددًا كبيرًا من الخريجين لم يرغبوا في العمل في الولايات البعيدة، فضلًا عن أن أكثر من أبناء الولايات البعيدة كالولايات العربية الراغبين في دراسة الحقوق لم يكونوا قادرين على الالتحاق بالمدرسة في إسطنبول، لذلك افتتحت الدولة مدارس جديدة للحقوق في الولايات، قرر في البداية أن تكون في قونية وسلاطيك وحب، ثم قرر صرف النظر عن مدرسة حلب، وافتتحت واحدة في بغداد وأخرى في بيروت⁽³²⁾. وهذه الأخيرة هي التي شكلت نواة مدرسة الحقوق في الشام.

3. (مدرسة الحقوق) في دمشق: بدايات متعثرة في بيروت

افتتحت مدرسة الحقوق في بيروت عام 1913، ويرى عبد الكريم رافق أن افتتاحها كمدرسة الطب في دمشق كان في إطار الدعاية السياسية العثمانية نحو العرب، خصوصًا بعد عقد المؤتمر العربي في باريس عام 1913⁽³³⁾. وإن كان ما ذكره سببًا وجيهًا غير أن الوثائق العثمانية تشير إلى أسباب أخرى، فوالي بيروت حازم بك اقترح عام 1912 على وزارة المعارف نقل مدرسة الحقوق من قونيه إلى بيروت لخدمة المواطنين، ولمواجهة خطر التعليم الأجنبي⁽³⁴⁾. وقد تبنت وزارة المعارف اقتراحه، ورفعته إلى الباب العالي، ووضحت أهميتها في تعميم العلوم القانونية، وإعداد حكام (قضاة) ملمين باللغة العربية. وقد افتتحت رسميًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1913 بعد صدور الموافقات، وتحويل المال المخصص لمدرسة حقوق سلاطيك إليها، وتخصيص الميزانية اللازمة، وقد نشرت كبرى الصحف العثمانية من مثل صباح وإقدام وطنين في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1913 الخبر⁽³⁵⁾. ولتوفير

وبعد تولي أحمد جودت باشا⁽²⁷⁾ وزارة العدلية أسس في عام 1878 (مكتب حقوق) (مدرسة الحقوق) التابعة لوزارة العدلية بهدف إعداد كوادر للوزارة، ووضعت نظام داخلي لها حدد شروط الانتساب، والمواد الدراسية، وحددت مدة الدراسة بثلاث سنوات. واستمرت هذه المدرسة مرتبطة بوزارة العدلية حتى 1885، لتنتقل تبعيتها إلى وزارة المعارف. وفي عام 1900 أعيد افتتاح (دار الفنون باستانبول)، فأعيد ارتباط المدرسة بها إلا أنه ظل شكليًا. وفي عام 1903 أصبح للمدرسة هوية جامعية متكاملة، وتقرر أن تمنح شهادة الدكتوراه في الحقوق لتكون أول شهادة دكتوراه تمنحها الدولة العثمانية⁽²⁸⁾. واستمرت بهذه الصورة حتى 1909 عندما ألحقت بالكلية التابعة لـ (دار الفنون في استانبول). وفي السنة الدراسية 1910-1911 طُورت المناهج في فرع الحقوق لجعلها أكثر توافقًا مع العصر، فتألقت المواد الدراسية في سنواتها المختلفة من: المجلة⁽²⁹⁾، أصول المحاكمات الجزائية، القانون الجزائي، القانون الدولي، القانون الأساسي، الوصايا والفرائض، النكاح، العهود⁽³⁰⁾ التطبيقات القانونية، الحقوق التصرفية: الأراضي والأوقاف، والاقتصاد والمالية، القانون الإداري، قانون الجزاء، التجارة البرية، أصول المحاكمات الحقوقية والإجراء، أصول الفقه، التجارة البحرية، التطبيقات الجزائية⁽³¹⁾. وهذه المواد استمرت نفسها في كلية الحقوق مع تغييرات طفيفة حتى ما بعد الاستقلال، وبعضها حتى اليوم.

(27) أحمد جودت باشا: (1822- 1895) سياسي وإداري ومؤرخ عثماني، أدى أدوارًا قيادية بالدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، عاصر خمسة سلاطين وتولى عددًا من الوزارات والمهام الكبيرة، وأصدر عددًا من الكتب. في مجال الحقوق صار وزيرًا للعدلية والتعليم والأوقاف مرات عدة، وعين رئيسًا للجنة مجلة الأحكام العدلية. أحمد جودت باشا- الوزير العثماني المصلح المستنير، موسوعة الجزيرة، الموقع الإلكتروني، <https://2u.pw/qEzCOCU>، شوهد 11-5-2023.

(28) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص 462-463.

(29) مجلة الأحكام العدلية: هي قانون مدني مستمد من الفقه على المذهب الحنفي، وتشتمل على مجموعة من أحكام المعاملات والدعاوى والبيانات، وضعها ما بين 1286-1293 هـ لجنة من العلماء برئاسة أحمد جودت باشا ناظر العدلية في الدولة العثمانية التي طبقها في محاكمها وطُبقت في أقاليم إسلامية أخرى. تتألف من 1851 مادة. وكُتبت باللغة العثمانية أولاً، ثم ترجمت إلى العربية. وهي القاعدة التي بُني عليها **قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات** في أغلب الدول العربية. لمزيد انظر: المجلة، حررتها لجنة من العلماء المحققين، صدرت بإرادة سنية، المطبعة الأدبية، بيروت، 1302 هـ. (النسخة العربية)

(30) أُلغيت هذه المادة عام 1914 بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية، واستعيض عنها بمادة القانون الدولي الخاص.

(31) جدول بالمواد الدراسية لكل السنوات مع مدة دراسة كل منها. في: بيات، المؤسسات التعليمية، ص 464.

(32) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص 464.

(33) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 30-31.

(34) رسالة حازم بك والي بيروت إلى وزارة المعارف العثمانية، 22 ربيع الآخر 1330 هـ/ الموافق Devlet Arşivleri Başkanlığı Osmanlı Arşivi (BOA), Maarif Nezareti Tedri- 1912/3/28 MF.ALY.00106 sat-ı Aliye Dairesi (MF.ALY). انظر الملحق (1).

(35) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص 478.

عنهم من إسطنبول وأماكن أخرى⁽⁴⁰⁾، إضافة إلى المعلمين العرب الذين كان منهم محمد سعيد المرادي، وأحمد عمر المحمصاني، ومحمد صالح الرافي، وهاشم الشريف⁽⁴¹⁾. والجدول (1) الآتي يبين الدروس وأساتذتها، وعملهم قبل التدريس في مدرسة الحقوق، وفي أثنائه.

المال للمدرسة استفادت من قرار سابق أصدرته الصدارة العظمى باستيفاء عشرين قرشاً رسم طابع عن الوكالات باسم إعانة مدرسة الحقوق⁽³⁶⁾.

كانت مدة الدراسة في المدرسة أربعة أعوام باللغتين التركية والعربية. وقد ضمت المدرسة من البداية صفوف السنوات الأربع بعد انتقال عدد من طلاب فرع الحقوق في (دار الفنون في استانبول) إليها، وكانوا من سنوات مختلفة. وقد استقبلت المدرسة الطلاب من رعايا الدولة جميعهم؛ مسلمين وغير مسلمين، بلغ عددهم 65 طالباً في السنوات الأربع، كان منهم 60 طالباً مسلماً. وبلغ عدد المدرسين في عامها الأول 14 مدرساً من العثمانيين العرب والأتراك المتخصصين الذين أرسلوا من العاصمة، وبعضهم من بلاد الشام، إضافة إلى عدد من الإداريين⁽³⁷⁾.

كانت الغاية من تأسيس مدرسة الحقوق في بيروت إعداد حكام (قضاة) وموظفين عدليين للخدمة في الدوائر العدلية في المنطقة، وهذا كان يتطلب تدريسهم باللغة العربية. ويبدو أن وزارة المعارف اتخذت قراراً بهذا الخصوص، ولكن توفير أساتذة في الحقوق يجيدون اللغة العربية كان صعباً، لهذا ذهبت الوزارة إلى اقتصار المواد التي تدرس باللغة العربية على المواد المتعلقة بالشريعة الإسلامية، ولهذه الغاية عُين معلمون محليون للتدريس بالعربية مواد المجلة، وأصول الفقه، وأصول النكاح، والوصايا، والفرائض⁽³⁸⁾. وهذا يناقض ما جاء في بعض المصادر بأن الدراسة كانت باللغة التركية فقط⁽³⁹⁾.

من المشكلات التي واجهتها المدرسة تأمين الهيئة التدريسية، فحاولت الوزارة في البداية نقل المدرسين من سلاطيك إلى بيروت، ولكنهم رفضوا، فأرسلت عوضاً

(36) قرار بتاريخ 2 نيسان/ أبريل 1301هـ، في حاشية القرار 262 تاريخ 1925/7/23. الجريدة الرسمية، العدد 281، لعام 1925، ص 23. واستندت الحكومة السورية لاحقاً إلى هذا القرار لفرض طابع إعانة مدرسة الحقوق.

(37) نقلاً عن: معارف عمومية نظائري إحصائيات قلعي لسنة 1329-1330هـ، ص 75-80. في: بيات، المؤسسات التعليمية، ص 478-479.

(38) يوسف الحكيم، ذكريات: 3: سورية والعهد الفيصلي، (بيروت: دار النهار، 1986)، ج 3/ص 43. كذلك: بيات، المؤسسات التعليمية، ص 479.

(39) نبذة عن تاريخ الجامعة السورية، الجامعة السورية، (دمشق: مطبعة الجامعة، 1948)، ص 3.

(40) بينما يذكر الموقع الإلكتروني الرسمي لكلية الحقوق بجامعة دمشق أن الأساتذة كانوا من مختلف البلدان العربية. <https://2u.pw/OARootL> شوهد 2023-11-19.

(41) لمزيد حول جميع المعلمين وكل ما يتعلق بهم من قرارات تعيين ونقل ومعاينات ودروس وغيرها. انظر: MF.ALY.00106/5، الأرشيف العثماني. كذلك: بيات، المؤسسات التعليمية، ص 481-480.

جدول (1) الدروس والأساتذة في (مدرسة الحقوق) العثمانية⁽⁴²⁾

العمل قبل التدريس أو في أثناءه	الأستاذ	الدروس/ المقرر
مفتش المعارف سابقاً في ولايتي أيدين وخداوندكار	محمد فتحي بك	الاقتصاد والمالية
كان معاوناً لمعلم فرع الحقوق بدار الفنون باستانبول	معمر راشد أفندي	القانون الدولي العام
نفسه	نفسه	القانون الدولي الخاص
نفسه	نفسه	العهود ⁽⁴³⁾
كان معلماً للقانون في المدرسة السلطانية ⁽⁴⁴⁾ بأزمير	حسين ناجي أفندي	أصول المحاكمات الحقوقية
نفسه	نفسه	التطبيقات القانونية
نفسه	نفسه	الأراضي
نفسه	نفسه	الأوقاف
كان معلماً للقانون في المدرسة السلطانية بحلب	مصطفى حلمي أفندي	قانون الجزاء
نفسه	نفسه	أصول المحاكمات الجزائية
كان معلماً للقانون في المدرسة السلطانية في أدرنة	وهي أفندي	القانون الإداري وقانون الجزاء
كان معلماً للقانون في المدرسة السلطانية ببيروت	عمر نجعي أفندي	التجارة البرية والبحرية
رئيس محكمة استئناف الحقوق	مصباح أفندي	التطبيقات الجزائية
مدير أوقاف ولاية بيروت	كامل جميل بك	المجلة
يعمل في نيابة قضاء جنين	محمد سعيد المرادي أفندي	المجلة
مدرسان في المدارس التقليدية الإسلامية	محمد صالح الرافعي	أصول الفقه
سابقاً معلم العربية في المدرسة السلطانية في أدرنة	هاشم الشريف أفندي	أصول المناكحات
معلم سابق للمجلة في الكلية العثمانية	محمد رضا أفندي	الوصايا والفرائض
	مصباح أفندي	

(42) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة في المجموعة الوثائقية MF.ALY.00106. كذلك: بيات، المؤسسات التعليمية، ص 480-481.

(43) ألغيت هذه المادة عام 1914 بعد إلغاء الامتحانات الأجنبية، واستعاض عنه بالقانون الدولي الخاص.

(44) المدارس السلطانية أنشئت وفق نظام التعليم الحديث وتعادل المدارس الثانوية.

الحقوق إلى جانب المدرسة الطبية في عام 1918، لتفتتح بناء على طلب طلابها تحت اسم (معهد الحقوق العربي) في العهد الفيصلي.

في النهاية يمكننا استنتاج ملاحظة عامة حول تحديث تدريس الحقوق في أواخر الدولة العثمانية وهي حرص المصلحين الأوائل على الموازنة بين الأصالة والمورث الإسلامي للدولة والشريعة من جهة، وما تتطلبه الحداثة من جهة أخرى. وخير مثال على ذلك أحمد جودت باشا الذي تولى نظارة (وزارة) العدل (5 مرات)، والمعارف (3 مرات)، وأسهم في وضع أسس التعليم الحديث للحقوق، وتكمن أهميته في الجمع بين مقومات الفقيه ورجل الدولة، وكان صاحب رؤية تقدمية تعتمد على الموازنة بين الشريعة والمدنية الأوروبية، فشجع على استنباط أحكام فقهية في صياغة القوانين العصرية، منتقداً الأصوات التي تقول بعجز الشريعة الإسلامية عن مواكبة تطورات العصر، فقد كان يرى أن التغيير ينبغي ألا يهدم أصول القيم التي تقوم عليها الدولة والمجتمع⁽⁵⁰⁾. وهو ما ظهر في تدريس الحقوق والمواد الدراسية، واستمر -ولو بشكل أقل- في السنوات اللاحقات قبل أن يسيطر شيئاً فشيئاً على الدول الحديثة المنبثقة من الدولة العثمانية أصحاب أفكار القطيعة مع الماضي، ما كان له نتائج كارثية في مجتمعاتنا حتى اليوم.

ثالثاً: (معهد الحقوق العربي)⁽⁵¹⁾ عهد الحكومة العربية

1. سياق جديد: الدولة العربية

انهارت الدولة العثمانية عام 1918، وكان العامل الحاسم في سقوطها عاملاً خارجياً. وكان المشرق العربي كباقي المناطق قد تأثر بظهور الأفكار القومية، ونمت فيه حركة عربية تحالف قسم منها مع الحلفاء في ما عُرف بالثورة العربية الكبرى التي في نهاية المطاف، وبغض النظر عن

وإذا كان التعليم الجامعي للطب في بلاد الشام قد سبقت إليه المؤسسات الأجنبية، فإن تدريس الحقوق قد بدأت به الدولة، فبعد افتتاح مدرسة الحقوق في بيروت عام 1913، افتتحت الجامعة اليسوعية في بيروت معهداً للحقوق، ولكن التدريس فيه كان باللغة الفرنسية⁽⁴⁵⁾. وقد أُغلقت الجامعة اليسوعية في الحرب العالمية الأولى، وأعيد افتتاحها عام 1919 مع الاحتلال الفرنسي.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى نُقلت مدرسة الحقوق من بيروت إلى دمشق، ولكن المعلومات حول نقلها وعملها بعد انتقالها إلى دمشق قليلة، ولم تشر المجموعة الوثائقية⁽⁴⁶⁾ التي بين أيدينا إلى ذلك. بينما يقول فاضل بيات إن الانتقال صاحبه صعوبات، فبعض المعلمين كانوا مرتبطين بوظائف في بيروت، وبعضهم رفض الانتقال إلى دمشق، وبعضهم تمّ توزيعهم على وظائف في بيروت، فعينت إدارة المدرسة بدمشق وكلاء معلمين للماء الوظائف الشاغرة. ولكن بيات بعد اطلاعه على الوثائق العثمانية وصل إلى استنتاج بأن المدرسة لم تفتتح في دمشق مجدداً، بل بقيت مغلقة حتى 1916، وأعيد افتتاحها في بيروت⁽⁴⁷⁾. بينما يؤكد يوسف الحكيم المعاصر أن المدرسة نُقلت إلى دمشق، لكنها لم تلاق أي نجاح بسبب التجنيد الإجباري⁽⁴⁸⁾.

وقد استقرت المدرسة بعد نقلها إلى دمشق في مبنى المدرسة الإنكليزية - الهولندية في حارة اليهود بدمشق في خريف 1914، لكن تجنيد أساتذتها وطلابها عامي 1915-1916 أدى إلى تناقص طلابها، ولم يبقَ فيها سوى ثلاثة طلاب تمّ إعفاؤهم من الجندية. وفي أواخر سني الحرب أُعيدت المدرسة إلى مقرها السابق في بيروت، ولما انتهت الحرب تفرق أساتذتها وطلابها، وألت تركتها إلى الكلية اليسوعية⁽⁴⁹⁾. وأياً كان، فمع رحيل العثمانيين عن دمشق أُغلقت مدرسة

(45) كان افتتاحه بمبادرة من الحكومة الفرنسية واليسوعية وجامعة ليون التي أشرفت عليه، مع العلم أن جمعية اليسوعيين كانت قد حُلّت في فرنسا ومستعمراتها، وصدر عام 1905 قانون فصل الدولة عن الكنيسة في فرنسا، رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 32. كانت الجمعيات التبشيرية والتعليم من أهم أدوات المستعمر.

(46) MF.ALY.00106

(47) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص 481.

(48) الحكيم، ذكريات، ج 3/ص 43.

(49) نقلاً عن: مباح الجامعة السورية 1930-1931، وزارة المعارف، دولة سورية. في: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ط 2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، حاشية 2 ص 237.

(50) أحمد جودت باشا، موسوعة الجزيرة، سبق ذكره.

(51) كما أُستخدمت له تسمية مدرسة الحقوق العربية. ولم يُستخدم مصطلح "كلية" إلا بعد الاستقلال باقتراح الحقوقي المصري الشهير السنهوري باشا عندما كُلف بالمساهمة في إصلاح الجامعة السورية.

العربية لغة رسمية في الدوائر الرسمية جميعها⁽⁵⁷⁾، وبدأ عدد من الأدباء والموظفين يراجعون الكتب العربية ونشرتها الحكومة المصرية لإيجاد المصطلحات وأفصح الأساليب التي تليق بحكومة عربية حديثة⁽⁵⁸⁾، وقد عُهد لساطع الحصري بمجلس المعارف، فبدأ بتطوير التعليم مستفيداً من التجربة المصرية. وبدأت مديرية المعارف ببرنامج لتوسيع التعليم في مراحلها المختلفة، وافتتاح مدارس جديدة، وإعادة المعلمين إلى العمل⁽⁵⁹⁾. وأعدت الحكومة افتتاح مدرسة الطب في الشام تحت اسم (المعهد الطبي العربي)، ومدرسة الحقوق باسم (معهد الحقوق العربي) ليشكلًا معاً (الجامعة السورية)⁽⁶⁰⁾.

كان الجميع مدرِّكاً أهمية الجامعة والمهام الصعبة التي تنتظرها في مجتمع مُقبل على مرحلة جديدة، ويطمح إلى التقدم وبناء دولة على الرغم من المشكلات التي يعانها، مثل نسبة الأمية المرتفعة، وقلة المدارس والموارد المالية، إضافة إلى الهجمة الاستعمارية. وقد أفصح الطلاب والخطباء في حفل افتتاح المعهد الطبي الذي سبق الحقوق بقليل عن نظرهم إلى دور الجامعة التي سيتخرج فيها القادة والحكام والأطباء وغيرهم. وقد ورد في نظام الجامعة عبارات تؤكد حرص الحكومة العربية -على الرغم من عمرها القصير- على وضع أسس تعليم حديث لترسيخ الدولة الحديثة⁽⁶¹⁾.

الأمال والوعود أدت إلى تشكُّل (حكومة عربية) في دمشق لمدة قصيرة على هامش سياق الهيمنة الأوروبية على المنطقة، شكَّلت (حكومة) وليس (دولة) في لحظة تاريخية لم تسمح بأكثر من ذلك، فعملت تلك الحكومة على وراثة الدولة العثمانية والانطلاق لبناء (الدولة العربية) أو صناعتها قبل نقلها إلى (الدولة السورية). وقد عملت تلك الحكومة على عدم توقف الحياة في البلاد، واستمرار الإدارة من خلال مؤسسات الدولة التي كانت قائمة بعد رحيل الحكومة العثمانية، قبل الانتقال إلى إقامة مؤسسات وقوانين عصرية للدولة العربية المنشودة -دولة الأمر الواقع- المملكة السورية، لتتقن طريقاً، وتضع أسساً تأثيرها مستمر حتى اليوم⁽⁵²⁾ في (سورية: دولة ما تبقى) بتعبير غسان سلامة⁽⁵³⁾.

قامت في دمشق حكومة عربية، ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 وتموز/ يوليو 1920. وضعت خلال عمرها القصير (22 شهراً) مداميك مهمة في بناء الدولة من خلال الرؤية والمؤسسات والقوانين. وأنجزت عددًا من التغييرات لإعطاء الدولة شكلها وهويتها الجديدين، على الرغم من أنها في البداية أبقَت دوائر الحكومة على حالها بعد أن استبدلت باللغة التركية العربية، وأُخرج من الوظائف الأتراك كلهم، وطردوا من البلاد⁽⁵⁴⁾، وأسس الحاكم العسكري حكومة تولت إدارة البلاد، جمع فيها نخبة من رجالات العرب من مناطق بلاد الشام والعراق والحجاز، من خريجي المعاهد العالية، وممن يملكون الخبرة من العهد العثماني⁽⁵⁵⁾. وكانت العناية بالغة في صبغ الدولة الجديدة بالصبغة العربية، ظاهرة في لغة دواوينها، ومصطلحات جندها، ومعاهد تدريسها⁽⁵⁶⁾، وروحها عمومًا.

تحولت الحكومة العربية بسرعة من اللغة التركية إلى

(57) ألفت لهذه الغاية لجان عدة لتنسيق هذا الجهد وتسريعه. كما أنشأت الحكومة الشعبية الأولى للترجمة والتأليف في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، وضمت إليها شؤون المعارف، وأصبح يعرف بـ"ديوان المعارف" برئاسة محمد كرد علي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، وعهد للديوان الاهتمام باللغة العربية ورفع شأنها ونشرها بين الموظفين، واستبدال المصطلحات العربية بالتركية في الجيش ودوائر الحكومة. وأنشئ "المجمع العلمي العربي" بدمشق في 8 حزيران/ يونيو 1919. قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 234-235.

(58) ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث- مع مُلحق سوريا من يوم ميسلون إلى يوم الجلاء، "طبعة جديدة"، (بيروت: منشورات دار الاتحاد، د. ت)، ص 245-246.

(59) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 234-235.

(60) ذُكر اسم الجامعة السورية إلى جانب اسم المعهد الطبي في شهادات الدفعة الأولى في 16 حزيران/ يونيو 1920، وورد أعلى الشهادة "المملكة السورية". وعثر رافق في الأرشيف الفرنسي في نانث على مسودة بخط اليد تتضمن "نظام الجامعة العلمية السورية" المتكونة من معهدي الطب والحقوق. رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 55-65.

(61) عبد الكريم رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 42-43. كذلك: السمر، الجامعة السورية، ص 103.

(52) عمار السمر، "الحكومة العربية وبناء الدولة"، في كتاب: الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)، مجموعة مؤلفين، ط 1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2020)، ص 181-182.

(53) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 59.

(54) عبد العزيز العظمة، مرآة الشام- تاريخ دمشق وأهلها، نجدة فتحي صفوة (محققًا)، ط 1، (بريطانيا: رياض الريس للكتب والنشر، 1987)، ص 243. ويتحدث العظمة عن مظالم رافقت الطرد، مع أن الكثير من الأتراك وُلدوا في سورية ولا يعرفون سوى اللغة العربية.

(55) للاطلاع على الأسماء انظر: الحكيم، ذكريات، ج 3/ص 36-37.

(56) نجيب الأرمنازي، محاضرات عن سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1954)، ص 2.

2. معهد الحقوق العربي

أيلول/ سبتمبر⁽⁶⁶⁾ 1919، بينما ذكرت خيرية قاسمية أنه في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر⁽⁶⁷⁾ 1919. بينما بينت متابعة الجريدة الرسمية وجود تأجيل واختلاف بين موعد الافتتاح وموعد الاحتفال بالافتتاح، ففي البداية كلفت مديرية المعارف العامة مصطفى بك برمدا (رئيس محكمة استئناف حلب) مديراً لمدرسة الحقوق، على أن يكون موعد الافتتاح بعد تعيينه. وأعلنت شروط التسجيل في المدرسة⁽⁶⁸⁾، ثم أكد أن إدارة المعارف تبذل جهودها لافتتاح مدرسة الحقوق⁽⁶⁹⁾. ونشرت الجريدة أن المدرسة فتحت أبوابها لقبول الطلاب من يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر⁽⁷⁰⁾ 1919 قبل أن تعلن تمديد التسجيل حتى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر بسبب توقف السكك الحديدية، وجاء في الإعلان نفسه أن من لا يحملون شهادة⁽⁷¹⁾، سيفحصون يومي 12 و13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، وأن موعد افتتاح المدرسة السبت 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، وأنه قُدر تدريس اللغة العربية والإنشاء العربي واللغتين الفرنسية والإنكليزية⁽⁷²⁾ لطلاب الحقوق بعد ظهر كل يوم في المدرسة بصورة اختيارية، وقبول الطلاب المستمعين فيها⁽⁷³⁾.

كانت حفلة الافتتاح يوم 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، وقد وصفتها جريدة العاصمة، وكان الأمير فيصل غائباً في أوروبا، فرعى الحفلة رضا باشا الركابي الحاكم العسكري، وحضر نيابة عنه رئيس ديوان الشورى الحربي عبد القادر المؤيد العظم، وجمع كبير من الوجهاء والأهالي، وخطب في الحفل عدد من أركان الحكومة العربية، منهم نجيب الأرمنازي وعبد الرحمن الشهبندر وياسين الهاشمي رئيس ديوان الشورى الحربي وفارس الخوري وعيسى

أ. إعادة افتتاح أم تأسيس جديد: إصرار وآمال

أعيد تأسيس معهد الحقوق بدمشق عام 1919، بعد مطالبة الطلاب الذين لم ينهوا دراساتهم بعد إغلاق مدرسة الحقوق العثمانية، ولهذه الغاية عقدوا اجتماعاً في النادي العربي بدمشق، بمشاركة الشباب خريجي المدارس الإعدادية الملكية والسلطانية في دمشق وحلب وبيروت الذين يودون دراسة الحقوق، وحضر الاجتماع عدد من رجال الإدارة والحقوق في دمشق. وكان الرأي ((إن الأمة العربية بحاجة لإعادة افتتاح المعهد لأنها فقدت كثيراً من رجال الإدارة والقانون في ساحات القتال))⁽⁶²⁾. وقد حضر طلب تضمن الأسباب الموجبة لإعادة افتتاح معهد الحقوق مع ميزانية للمشروع، وقدرت النفقات اللازمة سنوياً بـ 2500 جنيه⁽⁶³⁾ عدا نفقات التأسيس، وهي 500 جنيه، وقُدر أن يدفع الطلاب أجور الدراسة 9 جنيهات سنوياً. وقد اعترض بعضهم على افتتاح المعهد لأن القوانين الموجودة جميعها موقته وستتغير بعد اجتماع أول مجلس تشريعي، فرد عليهم مؤيدوه أن الغاية تعليم النظريات الحقوقية، ومنابع الحقوق أربعة هي: الفقه الإسلامي والحقوق الرومانية والعرف والعادات والفعل، وكل من تعلم هذه النظريات يمكنه فهم كل القوانين⁽⁶⁴⁾.

وثمة من انتقد افتتاح معهد الحقوق من مثل طه الهاشمي بسبب التكاليف الباهظة بينما دراسة الطلاب في أوروبا أقل تكلفة، وكان رأيه الاكتفاء بفتح كلية لتعليم المبادئ الحقوقية، وإرسال المتخرجين فيها إلى دراسة الحقوق في أوروبا. وقد استقر الرأي في النهاية على ضرورة توطئ التعليم في الدولة العربية الناشئة⁽⁶⁵⁾. وقد اختلف حول موعد افتتاح المعهد، فذكر عبد الكريم رافق أنه في 25

(66) عبد الكريم رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 46.

(67) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 239.

(68) حلب (جريدة رسمية)، العدد 87، تاريخ 13/10/1919.

(69) حلب، العدد 89، تاريخ 18/10/1919.

(70) حلب، العدد 59، تاريخ 1/11/1919.

(71) المقصود إعدادية أو سلطانية.

(72) في النظام المطبوع للمعهد شطبت اللغة الإنكليزية بخط اليد واستعوض عنها بإحدى اللغات الحية. وكان رافق قد عثر في الأرشيف الفرنسي على كراس مطبوع عنوانه "المعهد الحقوقي- تأسس في دمشق 1919" تابع لـ "الجامعة العلمية السورية"، مطبوع في مطبعة الحكومة العربية السورية. ويحوي معلومات مفصلة عن المعهد. رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 46 وحاشية ص 49.

(73) حلب، العدد 97، تاريخ 7/11/1919.

(62) نقلاً عن سجل مخطوط من وثائق الجامعة السورية. قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 239. وللسجل الذي أطلعت عليه أستاذتي المرجومة قاسمية أهمية كبيرة كونه وثيقة من مرحلة الحكم الفيصلي التي لم يصلنا منها إلا القليل، كذلك يتعذر الوصول مرة أخرى لهذا السجل.

(63) جنيه مصري وكان عملة رئيسية متداولة في سورية بعد الحرب. قبل إصدار الحكومة العربية الدينار السوري.

(64) سجل مخطوط من وثائق الجامعة السورية. في: قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 238-239.

(65) أعمار السمر، الجامعة السورية، ص 100.

الدينية، وهو ما يعكس توجهات ذلك العهد.

أما الأساتذة، فقد بلغ عددهم 19، وكانوا من بلاد الشام والعراق (9 من دمشق، 1 من حلب، 4 من فلسطين، 4 من بيروت، وعراقي⁽⁸³⁾) في دليل ثانٍ على توجهات العهد لبناء دولة عربية⁽⁸⁴⁾. وبعض الأساتذة كان في الأصل مدرّسًا في مدرسة الحقوق العثمانية التي غادر أساتذتها الأتراك جميعهم مع إغلاقها. وقد شغل أكثر الأساتذة إلى جانب تدريسهم مناصب مهمة في الإدارة العربية من مثل مصباح محرم حاكم الحقوق في دمشق، وفارس الخوري، وعبد القادر العظم، وغيرهم.

وقد أرسى أول نظام وُضِعَ للجامعة عددًا من المبادئ المهمة لإدارتها، من مثل تعيين رئيسها والهيئة الإدارية والنشاط الطلابي، فكان لكل من معهد (الطب والحقوق) مجلس أساتذة يتكون من رئيس المعهد وأساتذته. ورئيس المعهد تعيينه وزارة المعارف، وهو ممثل المعهد والمكلف بتنفيذ مقررات اللجنة الإدارية، ومجلس الأساتذة المسؤول عن أعمال المعهد⁽⁸⁵⁾. وعلى الرغم من تعيين الحكومة رئيس الجامعة، لم توضح مواد النظام جيدًا علاقة الجامعة بوزارة المعارف ما سبب التنزاع على الصلاحيات بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى حضر (نظام الجامعة) عقد الاجتماعات والمحاضرات السياسية في الجامعة ووضع أي إعلانات من دون موافقة الإدارة، ولكنه سمح بعقد الاجتماعات العلمية والأدبية والفنية بعد أخذ الإذن، وكان من صلاحيات مجلس الأساتذة تعطيل المعهد في حال اختلال النظام⁽⁸⁶⁾. ولكن على الرغم من ذلك انخرط الطلاب والأساتذة بقوة في الحياة السياسية، ووردت في نظام الجامعة عبارات لها دلالة مهمة تؤكد حرص الحكومة العربية على الرغم من عمرها القصير على وضع أسس تعليم علمي حديث⁽⁸⁷⁾.

عبد الكريم الحسامي (حمص)، نعمان الحلوب (حلب)، مصطفى جميل الخضر (جبله)، وجيه الأسطوني (دمشق)، فخر الدين الحسيني (القدس)، زخريا أسعد زخريا (لبنان). كراس المعهد الحقوقي. في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 48-49.

(83) انظر الجدول رقم (2).

(84) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 240.

(85) نظام "الجامعة العلمية السورية". في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 55-65.

(86) عبد الكريم رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 55-65.

(87) عمار السمر، "الجامعة السورية"، ص 103-104.

إسكندر المعلوف، وكلمهم أكدوا أهمية افتتاح المعهد وسبق الأمة العربية والإسلام في مجال الحقوق والقوانين. وبعد انتهاء الحفل بدأ إلقاء الدروس بحضور المدعوين⁽⁷⁴⁾. وبعد أن عاد الأمير فيصل أقام له المعهد حفلة كبيرة حضرها كبار رجال الحكومة، والوجهاء، ومعتمدو الدول، وخطب فيها مديره عبد اللطيف الصلاحي ونجيب الأرمنازي والشاعر العراقي معروف الرصافي. وقُدِّمت للملك كراسات مطبوعة لدروس (المدرسة)، وخطب الأمير مشيدًا بها⁽⁷⁵⁾.

بعد الافتتاح لم يرد مرة أخرى ذكر اسم مصطفى بك برمدا مديرًا للمعهد بل تذكر المراجع عبد اللطيف صلاحي (من نابلس) أول عميد للمعهد، واستمر حتى استقال في 21 حزيران/ يونيو 1920، ليخلفه مسلم العطار⁽⁷⁶⁾، وليتولى الإدارة بعده عبد القادر العظم. وقد خُصص مبنى دار المعلمين العثمانية على ضفة نهر بردى مقرًا للمعهد⁽⁷⁷⁾.

ب. العمل في المعهد: الطلاب والأساتذة والدروس

قبل المعهد تسجيل طلاب مدارس الحقوق القدامى الذين كانوا في بيروت وإسطنبول، وقد بلغ عدد طلابه 42 طالبًا⁽⁷⁸⁾ بينما ينقل لنا رافق رقمًا أعلى؛ قُبلَ 21 طالبًا في الصف الأول، وفي الصف الثاني 30، وكان ثمة تسعة طلاب ينتظرون تسجيلهم⁽⁷⁹⁾، وقد تخرّجت الدفعة الأولى في 13 تموز/ يوليو⁽⁸⁰⁾ 1920، وعددهم 9 خريجين⁽⁸¹⁾ ممن كانوا في مراحل دراستهم الأخيرة في مدرسة الحقوق العثمانية، وكانوا من مناطق بلاد الشام المختلفة⁽⁸²⁾، ومن مختلف الانتماءات

(74) العاصمة، العدد 75، تاريخ 1919/11/13. كذلك رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 49-50.

(75) مما قاله فيصل "أن أمضى سلاح تنازل به الأمة عن كيانها سلاح العلم، وأن الأحوال السياسية لم تمكنني من الاهتمام بهذه المشروعات فسبقت همة الأمة همتي، وأسست هذا المعهد في غيبتي وعساني أوفق إلى مساعدته في الحال والمآل". العاصمة، العدد 97، الاثنين 1920/1/29.

(76) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 239.

(77) انظر الملحق رقم (2). حاليًا يشغل هذا المبنى وزارة السياحة السورية، وقد احترق قبل بضعة سنوات بعد ترميمه بدون أمانة ووضع إضافات دعائية لنظام الأسد في أصل البناء. للمزيد حول البناء من الناحية المعمارية انظر: محمد عبد القادر منصور، المدارس العثمانية الباقية في مدينة دمشق- دراسة أثرية معمارية، رسالة ماجستير في كلية الآثار بجامعة القاهرة، إشراف حسني محمد نوبصر، (جامعة القاهرة، 2010).

(78) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 240.

(79) كراس المعهد الحقوقي. في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 48-49.

(80) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 240.

(81) نبذة عن تاريخ الجامعة السورية، ص 4.

(82) الخريجين: سعيد الغزي (دمشق)، حسن الخماش (نابلس)، عبد الرحمن النحوي (صنف).

أما عن دروس المعهد، فقد نُظِّمَت برامجه وفقاً للبرامج الفرنسية، وكانت مدة الدراسة في البداية 4 أعوام، ثم صارت 3 أعوام. وأُقرت العربية لغة للتدريس، وشُكِّلت لجنة لفحص الطلاب بها، وجُعِلَ درسها إجبارياً بعد أن أُلغيت اللغة التركية التي كانت اللغة الرئيسة في التدريس⁽⁸⁸⁾. وهذا الانتقال السريع في التدريس من اللغة التركية إلى العربية لم يكن ممكناً لو كانت اللغة العربية مهملة وغير مستخدمة في التعليم كما يقول بعض السياسيين والكُتَّاب.

أما المواد الدراسية وعدد الساعات الأسبوعية لكل سنة، فهي مبينة في الجدول الآتي رقم (2)، وكما وردت في كراس (المعهد الحقوقي)، مشابهة لما كان عليه في مدرسة الحقوق العثمانية.

(88) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ص 240.

جدول (2) الدروس، وساعاتها الأسبوعية، والأساتذة بمعهد الحقوق العربي⁽⁸⁹⁾.

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	الدرس	الأستاذ
4	4	4	المجلة (الحقوق المدنية)	الشيخ سعيد مراد (فلسطين)
-	1	-	أحكام النكاح	مراد
-	-	3	أصول الفقه	مراد
-	1	-	الوصايا والفرائض	مراد
4	-	-	حقوق الجزاء وقانونه	إبراهيم هاشم
-	-	1	صك الجزاء	هاشم
2	-	-	حقوق الرومان	توفيق السويدي (العراق)
3	2	-	حقوق الدولة العامة	السويدي
2	-	-	علم الاجتماع	عارف نكد (لبنان)
3	-	-	الحقوق الأساسية	عثمان سلطان
4	-	-	التاريخ السياسي	سلطان
-	4	-	التجارة البرية والبحرية	سلطان
1	3	-	علم الاقتصاد	عارف الخطيب
-	2	2	حقوق الإدارة	شاكر الحنبلي
-	4	-	أصول المحاكمات الجزائية	يوسف روكس
-	2	-	قانون الأراضي	سليمان جوخدار
-	-	3	أصول المحاكمات الحقوقية	محمد جلال
-	-	1	أحكام الأوقاف	عبد المحسن الأسطواني
-	-	1	صك الحقوق	مصباح محرم
-	-	2	الطب الشرعي	محرم
-	-	3	المالية	فارس الخوري
-	-	3	حقوق الدولة الخاصة	الخوري
3	3	3	اللغة العربية	عبد القادر المغربي (طرابلس)
3	3	3	اللغة الفرنسية	الأمير كاظم الجزائري
رئيس اللجنة الإدارية ومدير المعهد: أ. عبد القادر العظم			اللجنة الإدارية، الأساتذة: مراد وسلطان والسويدي	

(89) ورد هذا التوزيع في كراس المعهد الحقوقي، في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 47-48. (أضاف الباحث إلى الجدول أسماء أساتذة المعهد في آخر العهد العربي).

إلى وضعها تحت إدارة فرنسية، ودعا آخرون إلى إبقاء إدارتها عربية. يضاف إلى ذلك مشكلة الاعتراف بشهادتها التي رفضتها الدويلات السورية⁽⁹¹⁾، والدول الواقعة تحت الانتداب البريطاني، حيث أصبحت الجامعة رهينة المنافسة البريطانية-الفرنسية⁽⁹²⁾.

وقف مع بقاء الجامعة بعض الفرنسيين من مثل الجنرال كاترو (Catroux) المفوض السامي، بينما طالب بعضهم بإلغائها مثل لويس جلابير (Louis Jalabert) ممثل الجامعة اليسوعية في فرنسا⁽⁹³⁾ بحجة أنها قد تصبح مثلاً للعرب تحت الاستعمار، وتستقطب طلاب المغرب العربي للدراسة فيها بالعربية، فينخرطون في الثقافة العربية بدلاً من الفرنسية. وفي النهاية بقيت الجامعة التي رأى فيها الجنرال كاترو إرضاءً للرأي العام الوطني والإسلامي في سورية والأقطار المجاورة، وخدمة للمصالح الفرنسية⁽⁹⁴⁾. وهكذا استطاعت الجامعة الاستمرار، وتمكن القائمون عليها تجاوز التحديات الأخرى، وتعاون في ذلك وزراء الحكومة السورية تحت الانتداب ورئيس الجامعة لاستكمال النواقص، وإقناع فرنسا بضرورة استمرارها⁽⁹⁵⁾.

استمر العمل بالجامعة وفق نظام العهد العربي حتى إعادة تنظيمها بالقرار 132 تاريخ 15 حزيران/ يونيو 1923 الصادر من صبحي بركات رئيس اتحاد الدول السورية، لتضم معهدي الطب والحقوق، ويضاف إليها المجمع العلمي العربي والمتحف، ويصبح اسمها (الجامعة السورية)، وتتبع حكومة الاتحاد السوري. ويعد هذا القرار إعادة تأسيس للجامعة، وصار يذكر في مقدمة كل القرارات المتعلقة بالجامعة ومعهد الحقوق، ونص على منح الجامعة شخصية معنوية واستقلالية مادية، وانتخاب رئيس الجامعة من

من مقارنة المواد الدراسية للمعهد بالمواد الدراسية لمدرسة الحقوق العثمانية ومواد (كلية الحقوق باستانبول)، نلاحظ الاستمرارية التي دامت خلال السنوات اللاحقة على الرغم من التأثير بفرنسا الدولة المنتدبة. وهذه الاستمرارية الحقوقية في سورية وازاها شبه انقطاع في تركيا بعد إعلان الجمهورية، ومحاولة فرض التغريب من فوق على كل شيء، وفرض القطيعة مع الماضي العثماني والإسلامي من خلال تغيير القوانين إضافة إلى مناحي الحياة الأخرى.

رابعاً: معهد الحقوق في عهد الانتداب الفرنسي

لم يستمر العهد العربي طويلاً، فقد وقعت الدولة الوليدة والأمني التي رافقتها ضحية الأطماع الاستعمارية. وقد كرس المحتل واقعاً جديداً أثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها التعليم والجامعة، لكنه لم يستطع تغيير ثقافة هذا البلد العربي الإسلامي.

استمر معهد الحقوق في البداية بالعمل وفق نظامه في العهد العربي، فأعلن بعد معركة ميسلون بثمانية أيام في 2 آب/ أغسطس 1920 عن المباشرة بتسجيل الطلاب للعام الدراسي الجديد وفق الشروط التي عمل بها⁽⁹⁰⁾. مع العلم أن مؤسسات الدولة جميعها استمرت بالعمل تحت إدارة الحكومة التي كلف الملك فيصل علاء الدين الدروبي برئاستها قبل رحيله.

1. الجامعة السورية وتحديات البقاء وإعادة التأسيس

واجهت الجامعة تحت الاحتلال الفرنسي تحديات عدة أهمها: رغبة بعض أعضاء الإدارة الفرنسية في إغلاقها بحجة عدم الحاجة إليها لوجود جامعتين في بيروت، ودعا بعضهم

(91) قسمت فرنسا سورية في البداية إلى أربع دول (دمشق، حلب، العلويين، الدروز) وكلها تحت انتدابها.

(92) عمار السمر، "الجامعة السورية"، ص 104-105.

(93) كان اليسوعيون يحرصون على المعاهد العلمية التي تخالف طريقتهم ويؤذيهم نجاحها في أعمالها. محمد كردعلي، كتاب المذكرات-الجزء 5، قيس الزلي (محققاً ودارساً)، ط 1، (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى ifpo، 2008)، ص 327. صدر هذا الجزء من المذكرات مستقلاً عن باقي الأجزاء، ولأول مرة عام 2008.

(94) معلومات من الأرشيف الفرنسي، في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 69-72.

(95) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 69. كذلك: شوكت الشطي، تاريخ الطب عند العرب في القرون الأخيرة-كتاب الطب في سورية من بلاد الشام، (دمشق: مط. جامعة دمشق، 1960)، ص 72.

(90) كانت الشروط: تجاوز عمر الطالب 16 سنة، يحمل تذكرة نفوسه، شهادة المدرسة المتضمنة درجة تحصيله، وصورتين شخصيتين، وشهادة صحية، ورقة تطعيم، شهادة حسن سلوك، وغير محكوم بجنحة. وأن الطلاب غير المأذونين من المدارس السلطانية سيفحصون في الدروس الآتية: التاريخ والجغرافية، والحكمة والكيمياء، والرياضيات والهيئة، اللغة العربية والفرنسية. العاصمة، العدد 143، 2 آب/ أغسطس 1920.

للتجديد، ثمَّ عُدلت لتصبح خمس سنوات بناء على اقتراح وزير المعارف، ورئيس المعهد يجب أن يكون من بين ثلاثة أساتذة يقترحهم مجلس المعهد من جهة، ومجلس الجامعة من جهة أخرى، ويمكن تجديد رئاسته، وبررت زيادة مدة رئيس المعهد بأن ((التقلب في إدارات المعاهد العلمية الكبرى يحول دون رقيها))⁽¹⁰²⁾. وجُعِل للمعهد مجلس أساتذة يرأسه رئيس المعهد، يجتمع مرة في السنة على الأقل، ومهمته دراسة المسائل المتعلقة بالمعهد من مثل الموازنة والنظام الداخلي وبرنامج التعليم وتعيين الأساتذة قبل العرض على مجلس الجامعة.

ومن المآخذ على القرار 283 وضعه الجامعة نسبيًا تحت وصاية وزير المعارف، والحد من استقلاليتها، حتى أصبح كل ما يتعلق بها من قرارات وتعيينات وميزانية يمر عبر الوزير، بينما قال الفرنسيون إن غاية القرار 283 إعطاء الاستقلال الذاتي للجامعة لتسهيل تطورها، وتحاشي عدم الاستقرار في إدارة الجامعة، وانتخاب العمداء، وتقوية العلاقة التي تربط الجامعة بالمندوب السامي عن طريق وزارة المعارف. وكانت سلطة الانتداب كما ورد في رسالة بيير ألييب (François Pierre-Alype) مندوب المفوض السامي تريد مراقبة الجامعة بعد أن أصبحت مصدر إشعاع فكري مع ازدياد الطلاب العرب⁽¹⁰³⁾. وقد سبب هذا القرار تنازعًا على الصلاحيات بين وزير المعارف ورئيس الجامعة⁽¹⁰⁴⁾، وعلى الرغم من تعديله في عام 1929 بالقرار 1409 الذي أدخل تعديلات على تعيين رئيس الجامعة وانتخابه، فإنه لم يحدد مدة بقائه في منصبه، ما جعله تحت رحمة وزير المعارف والحكومة والمفوض السامي، أي جعل الجامعة تحت قبضة السلطة السياسية أكثر من قبل.

ورغبة في إصلاح الجامعة صدر القرار 995 لسنة 1929 (النظام الداخلي للجامعة)⁽¹⁰⁵⁾ الذي حدد قواعد الانتساب

الأساتذة قبل صدور قرار تعيينه من رئيس الدولة⁽⁹⁶⁾. وفاز بالانتخاب رضا سعيد عميدًا للجامعة، وأنتخب مجلس للجامعة من رئيسي المعهدين (الحقوق والطب) وبعض الأساتذة⁽⁹⁷⁾. واعترف بالجامعة جامعة وطنية عربية، وبلغه القرآن لغة التدريس. وألّفت لجنة لوضع برنامج وأنظمة موحدة للجامعة استُوحى كثير منها من أنظمة المعاهد الفرنسية، وأدخلت اللغة الفرنسية مادة أساسية في برامج الفحوصات⁽⁹⁸⁾. ومن أجل تأمين تمويل إضافي لمعهد الحقوق فرضت الدولة رسم طابع مقداره خمسين قرشًا سوريًا إعانة للمعهد في أنحاء دولة سورية كافة⁽⁹⁹⁾، واستندت الحكومة إلى قرار عثماني سابق لإعانة مدرسة الحقوق العثمانية.

وفي أثناء سيطرة الفرنسيين على الإدارة في سورية في عقب اندلاع الثورة السورية الكبرى (1925-1927)، وبناءً على اقتراح مستشار المعارف الفرنسي، أصدر مندوب المفوض السامي القرار رقم 283 في 15 آذار/مارس⁽¹⁰⁰⁾ 1926 القاضي بوضع نظام الجامعة. وإعادة تنظيمها، وأهم ما تضمنه هذا القرار مع تعديلاته⁽¹⁰¹⁾: فصل المجمع العلمي والمتحف عن الجامعة، وربطها إداريًا بوزارة المعارف، ونص على تعيين رئيس الدولة رئيس الجامعة لمدة ثلاثة أعوام، ثم عدلت لتكون غير محدودة، وانتخاب رئيسي معهدي الطب والحقوق، وتشكيل مجلس الجامعة من ثلاثة أساتذة من كل معهد يمثلون زملاءهم، وهم منتخبون بالاقتراع السري لثلاث سنوات. وجاء في القرار أن الجامعة تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال ميزانيتها التي تأتي من رسوم الجامعة ومن العطايا والهبات ومن الإعانات التي تقدمها دولة سورية. وجاء في الفصل الثاني من القرار وعنوانه (معاهد الجامعة) انتخاب رئيس معهد الحقوق من أساتذة المعهد، وصدور قرار تعيينه من رئيس الدولة لمدة ثلاث سنوات قابلة

(96) القرار 132/13 تاريخ 15 حزيران/يونيو 1923. شاكرك الفحام، "عرض تاريخي"، في كتاب: العيد الذهبي لكلية الطب 1919-1969، (دمشق: مط. جامعة دمشق، 1969)، ص 23.

(97) شاكرك الفحام، "عرض تاريخي"، ص 23. كذلك: رافق، ص 79-80.

(98) شاكرك الفحام، "عرض تاريخي"، ص 22.

(99) القرار 262 تاريخ 23/7/1925. الجريدة الرسمية، العدد 281، لعام 1925، ص 23.

(100) القرار 283 تاريخ 15/3/1926. الجريدة الرسمية، العدد 292، تاريخ 15/3/1926، ص 44. وقد صدر هذا القرار بناء على اقتراح مستشار المعارف الفرنسي لدى الدولة السورية دي ريفي (De reve) بعد تشاوره مع مسؤولي الجامعة. رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 109.

(101) عُبدل القرار 283 لاحقًا بالقرار 1409 تاريخ 16/9/1929. الجريدة الرسمية، العدد 18، تاريخ 30/9/1929، ص 7.

(102) القرار 1409 تاريخ 16/9/1929. الجريدة الرسمية، العدد 18، تاريخ 30/9/1929، ص 7.

(103) عام (1927-1928) كانت نسبة الطلاب غير السوريين في الحقوق 32%. وفي الطب 27% وخصوصًا من لبنان ومصر ومن العراق والأردن وتونس وفلسطين، على الرغم من عدم الاعتراف بشهادات الجامعة. رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 138.

(104) كالخلاف عام 1928 بين وزير المعارف محمد كردعلي ورئيس الجامعة رضا سعيد. والخلاف عام 1946 بين وزير المعارف عادل أرسلان ورئيس الجامعة حسني سيح الذي أدى إلى إقالة رئيس الجامعة في سابقة كانت الأولى. كردعلي، خطط الشام، ج 6/ص 344-345. كذلك: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 113.

(105) النظام الداخلي للجامعة السورية، الصادر بالقرار 995 تاريخ 21 آذار/مارس 1929، عن

كردعلي التدريس في المعهد⁽¹⁰⁶⁾. عاد الطلاب إلى الاحتجاج في العام الدراسي 1926-1927، لكن هذه المرة على التساهل في قبول الطلاب في معهد الحقوق، ورفعوا عريضة إلى رئيس الجامعة لإعادة تدقيق قبول الطلاب⁽¹⁰⁷⁾. وفي عام 1930 نشرت صحيفة القبس كتاب مستشار المعارف الفرنسي إلى الوزارات الأخرى يعلمهم بسهولة النجاح في معهد الحقوق، ما أدى إلى إضراب الطلاب⁽¹⁰⁸⁾.

وبغض النظر عن الجدل السابق والمسؤولية، كانت هناك مشكلة في سوية الطلاب المنتسبين إلى الجامعة، وكان أحد أسبابها الرئيسية اختلاف أنظمة التعليم في سورية قبل اعتماد شهادة البكالوريا السورية للقبول في الجامعة سنة 1927⁽¹⁰⁹⁾، حيث كان المعهد يقبل الشهادات جميعها من دون امتحان قبول، أما من لا يحملون شهادات، فقد كان يجري لهم امتحان قبول.

ومن مشكلات المعهد أيضاً المنهج التدريسي الذي كان متقللاً بالمقررات، ويعتمد على الحفظ، إضافة إلى طرائق تدريس بعض الأساتذة الذين يكتفون بقراءة المحاضرات، ولم يكن ثمة مكتبة في المعهد. لذلك طلب المستشارون الفرنسيون إدخال إصلاحات جذرية على نظام المعهد. وقد وضع الأستاذ جاك إستيف (Jacques Estève) المعار من فرنسا إلى معهد الحقوق تقريراً عن المعهد عام 1930 قال فيه: إن من أولويات معهد الحقوق تنمية ثقافة حقوقية عامة بين الطلاب يتبعونها بالتخصص، في حين إن معهد دمشق مثقل بالمقررات العلمية والوظيفية، ما لا يتيح

(106) كردعلي، خطط الشام، ج 6/ ص 344-345. لم ينته الأمر آنذاك، لأن كردعلي عاد عام 1928 وزيراً للمعارف، وحاول تطبيق بعض الإصلاحات في معهد الحقوق والجامعة سيأتي ذكرها لاحقاً، ومن خلالها في ما يبدو صفى حسابه. ويقول الطالب الحلبي أسعد الكوراني الذي انتسب إلى معهد الحقوق سنة 1928 إن محمد كردعلي كان يطلب رئاسة الجامعة لنفسه من دون استحقاق وكفاءة. أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر- مما رأيت وسمعت وفعلت، ط 1، بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، 2000، ص 77.

(107) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 123.

(108) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 122.

(109) كان هناك اختلاف في أنظمة التعليم المورثة عن العثمانيين في سورية. وقال أسعد الكوراني المعاصر كطالب لاعتماد البكالوريا لأول مرة في سورية: أحدث الفرنسيون نظام البكالوريا في حزيران/ يونيو 1927، بعد أن كان التدريس في المدارس الرسمية والأهلية الإسلامية يمشي على البرنامج العثماني، وعلى النظام الفرنسي في المدارس الأجنبية. وقد فوجئ الطلاب بالامتحان على النظام الجديد ورسب الكثير منهم في حلب. وأنه عندما أحدثت البكالوريا كان عدد طلاب الصف الثاني عشر قليلاً في كل سورية، كما كان عدد الأساتذة المتخصصين قليلاً، فأحدث صف واحد لكل سوريا في مكتب عنبر بدمشق درس فيه طلاب كل المحافظات دراسة داخلية. الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 49 و69-70.

إليها، والدراسة فيها، وقد صدر بعد إدخال إصلاحات على نظام التعليم في سورية، وأهمها تثبيت شهادة البكالوريا السورية التي أصبحت حتى اليوم الشرط الرئيس للدراسة في الجامعة. ونظم القرار المناهج والمواد الدراسية، وحدد الرسوم السنوية. وكان هذا النظام ضرورياً لمسألة الاعتراف بالشهادات التي كانت تسعى الجامعة إليها.

وهكذا صار ثمة ثلاثة قرارات ناظمة لعمل الجامعة: القرار 132 تاريخ 15 لسنة 1923 القاضي بإعادة تنظيمها، ويعد إعادة تأسيس للجامعة، والقرار 283 لسنة 1926 القاضي بوضع نظام الجامعة وإعادة تنظيمها، والقرار 995 لسنة 1929 المتضمن نظامها الداخلي. وفي الأعوام اللاحقة أدخلت تعديلات وإضافات على هذه القرارات. ولكن الحكومات المتعاقبة حاولت تفسير القوانين على طريقتها، فتدخلت في الجامعة للحد من استقلاليتها شيئاً فشيئاً.

2. معهد الحقوق: التحديات والمشكلات

تعرض معهد الحقوق في البداية لانتقادات كثيرة لسهولة قبول الطلاب فيه، وسهولة النجاح، وتدني السوية العلمية، ومنهج التدريس، وعمل الهيئة التدريسية، وطريقة التدريس، إضافة إلى عدم الاعتراف بشهادة المعهد والجامعة كلها.

فقد انتقد محمد كردعلي (رئيس المجمع العلمي) الذي عُهد إليه بتدريس الآداب العربية في معهد الحقوق سنة 1924 أداءً المعهد والجامعة بصورة عامة، ورأى أنها تسعى إلى زيادة عدد الطلاب على حساب السوية العلمية، فصارت تقبل المقصرين منهم، وانتقد إهمال الطلاب اللغة العربية، فاحتج الطلاب على هذا الانتقاد الذي سبب التراشق بين كردعلي ورئيس الجامعة رضا سعيد. ووصل الأمر إلى صفحات الجرائد، وتطور إلى رفع الطلاب شكوى، والتظاهر ضد كردعلي وخمسة غيره من أساتذة المعهد. ولكن كردعلي عزا ذلك إلى تحريض رضا سعيد ورئيس الحكومة صبحي بركات، وتهديدهم الطلاب، ورشوتهم، إضافة إلى تخاذل رئيس معهد الحقوق عبد القادر العظم، ما أدى إلى ترك

اعترف بشهادة الجامعة والحقوق في سورية عام 1925⁽¹¹²⁾. ولكن استمر عدم الاعتراف بالشهادات في الدول المجاورة على الرغم من نسبة الطلاب الكبيرة من تلك الدول الدراسة في الجامعة السورية، وستحل هذه المشكلة لاحقًا.

3. معهد الحقوق: الإصلاح والتنظيم والتطوير

طُور معهد الحقوق، وأصلح ضمن سياقين؛ الأول إصلاح الجامعة ككل، والمعهد جزء منها، والثاني الخاص بالمعهد. وفي السياق الأول صدر قراران سبقت الإشارة إليهما، وهما القرار 283 في 15 آذار/ مارس 1926 القاضي بوضع نظام الجامعة وإعادة تنظيمها، والقرار 995 لسنة 1929 المتضمن نظامها الداخلي الذي صدر بعد تثبيت شهادة البكالوريا السورية.

أما في السياق الثاني، فبسبب التحديات والانتقادات السابقة بدأ إصلاح معهد الحقوق، وكانت البداية بتغييرات محدودة من مثل تقليل المقررات عام 1925، فصدر قرار بناء على اقتراح مجلس الجامعة السورية⁽¹¹³⁾ قضى بإلغاء مادتي التاريخ السياسي وعلم الاجتماع من دروس المعهد، لأن معاهد الحقوق الفرنسية وغيرها لا تُدرس هاتين المادتين.

وتتابعت الخطوات الإصلاحية، فصدر قراران مهمان: الأول كانت لتجنب الانتقادات التي وجهت إلى النظام الامتحاني وسهولة التخرج من الحقوق، والثاني وهو الأهم يتعلق بعملية إصلاح شاملة لمعهد الحقوق:

أ. إصلاح المواد ونظام الامتحانات: (الحصول على الإجازة من معهد الحقوق)

صدر القرار 1721 مكرر تاريخ 2/1/1930⁽¹¹⁴⁾ المتضمن شروط الحصول على الإجازة في الحقوق، وحدد شروط الحصول على الإجازة بما يأتي: مدة الدراسة ثلاث سنوات، والدوام الإلزامي وشرط للتقدم للامتحان، وهناك ثلاثة

للطلاب ثقافة حقوقية لا تعتمد على الذاكرة والحفظ، والامتحانات معظمها شفوية لا رابط بينها، وبين الامتحانات فترة طويلة يقضيها الطلاب بالحفظ. وانتقد التقرير طريقة التدريس واكتفاء بعض الأساتذة بقراءة دروسهم من دون مناقشة. وقدم أستاذ مقترحات لتطوير المعهد منها إعادة النظر في شروط القبول وطرائق التدريس والامتحان وإنشاء مكتبة في المعهد⁽¹¹⁰⁾. ما جاء في تقرير الأستاذ الفرنسي يتوافق مع ما قاله أسعد الكوراني الطالب في معهد الحقوق في المدة نفسها، فقد وصف أول درس له قائلاً: كان في قانون العقوبات للأستاذ فائز الخوري الذي نقل من الفرنسية إلى العربية كتاب العلامة الحقوقي غارو نقلاً ضعيفاً جداً، كما أنه لم يلتفت في درسه إلى أي نص يتعلق بالقانون العثماني، ولو لم يكن هذا القانون مأخوذاً في الأصل من القانون الفرنسي لتخرج الطلاب وهم لا يعرفون شيئاً عن القانون المعمول به في بلادهم. أما طريقة تدريس الأستاذ، فقد كان يطلب من طالب أن يقرأ بضع صفحات من الكتاب المترجم، ثم يلخصه بملاحظات عامة يخلط فيها الجدل بالهزل أحياناً⁽¹¹¹⁾. ووصف الكوراني عدداً من الدروس الأخرى وصفاً يُستدل منه أن المشكلة لم تكن في طرائق التدريس فقط بل في المناهج والكتب وفي التكوين العلمي للأساتذة أيضاً.

أما كبرى المشكلات، فقد كانت عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة من الجامعة السورية، ومنها الحقوق، ففي بداية الانتداب لم تكن تعترف بها حتى (دولة دمشق) وباقي الولايات السورية ولبنان والدول العربية التي تحت الانتداب البريطاني والفرنسي. فرفع طلاب الحقوق العرائض إلى السلطات المحلية والفرنسية مطالبين بالاعتراف بالشهادات. ورأى مندوب المفوض السامي لدى حكومة دمشق الاعتراف بشهادات الجامعة السورية، ما قد يجعلها مركزاً لاستقطاب الطلاب العرب، ومن ثم بث الدعاية لفرنسا بأنها راعية للثقافة العربية.

ومن أجل الاعتراف بشهادات الجامعة بذلت إدارة الجامعة والحكومة السورية جهداً كبيراً، فقد استمرت بإرسال الاعتراضات والتوضيحات والقوانين الناظمة لعمل الجامعة إلى المسؤولين الفرنسيين ورئيس جامعة باريس حتى

(112) معلومات من وثائق الأرشيف الفرنسي منها عرائض الطلاب ومطالب الحكومة السورية. في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 83-90.

(113) الجريدة الرسمية، العدد 286، لعام 1925، ص 21.

(114) الجريدة الرسمية، العدد 3، تاريخ 2/15/1930، ص 25، (كان وقتها محمد كرد علي وزيراً للمعارف).

(110) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 123-124.

(111) الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 79-80.

وقد نظم القرار مواعيد الامتحانات، وطريقتهما، وشروط الدخول إليها، والإعادة، ومراقبتها، وكيفية ضبطها. وحدد مدة كل امتحان خطي بثلاث ساعات. وجعلت العلامة من 20، وحدد القرار تقدير النجاح على ألا تُذكر الدرجات في الإجازة.

ب. إعادة تنظيم معهد الحقوق

صدر القرار 3637 تاريخ (115) 15/10/1931 القاضي بتنظيم المعهد الحقوقي. ويمكن عدّه الأهم في سلسلة من القرارات هدفت إلى إصلاح المعهد. وتأتي أهميته لشموله، فإضافة إلى ما جاء في القرارات السابقة⁽¹¹⁶⁾ أتى على تنظيم قضايا مهمة للمرة الأولى من مثل تحديد الغاية من التعليم في معهد الحقوق، وربط الدراسة بجاقات الدولة من الوظائف العامة من خلال استحداث التخصص (التعليم المسلكي)، وتحديد فئات الهيئة التعليمية. وأهم ما جاء في القرار:

- غاية التعليم في المعهد تهيئة الطلبة، وإعدادهم للفحوص التي تخولهم نيل إجازة الحقوق، وتهيئة الطلبة للوظائف العامة، وأن يكون الراغب في نيل إجازة الحقوق حائزاً على الشروط العامة للانتساب إلى الجامعة. أما مدة الدراسة، فحددت بثلاث سنوات.

- التعليم المسلكي⁽¹¹⁷⁾: أضيفت سنة دراسية بعد حصول الطالب على الإجازة في الحقوق، والسنة الدراسية الجديدة للاستعداد للفحوص المسلكية- الاختصاص، وكانت ثلاثة فروع مستقلة: الفرع الإداري لإعداد من يودون الانتساب إلى الوظائف الإدارية والمالية. أما الفرع القضائي، فكان لإعداد من يودون الانتساب إلى القضاء في المحاكم النظامية. وهناك فرع القضاة الشرعيين المخصص لإعداد من يودون الانتساب إلى القضاء الشرعي. وقد مُنح الناجحون شهادة أهلية للوظائف العامة بحسب اختصاصهم، مع إقرار

امتحانات في نهاية كل سنة دراسية للحصول على لقب (مجاز في الحقوق)، وتنظم الامتحانات في دورتين كل سنة دراسية. والامتحانات نوعان خطية وشفهية، منها الإلزامية ومنها الاختيارية، وهي كما جاء في القانون بحسب السنوات كما يأتي:

السنة الأولى: امتحان خطي إجباري في المجلة، وامتحانان خطيان يُختاران بالقرعة من الدروس الآتية: (الحقوق الدولية العامة، الحقوق الرومانية، الحقوق الجزائية، الحقوق العامة، الحقوق الأساسية، الاقتصاد السياسي)، وفي الامتحان الشفهي يسأل الطالب سؤالاً من كل درس لم يتقدم فيه للامتحان الخطي، وسؤالاً في اللغة العربية، وآخر باللغة الفرنسية.

السنة الثانية: امتحان خطي إجباري في المجلة. وامتحانان خطيان يُختاران بالقرعة من الدروس الآتية: (حقوق التجارة البرية، الحقوق الدولية العامة، الحقوق الإدارية، أصول المحاكمات الجزائية، الاقتصاد السياسي). وفي الامتحان الشفهي يسأل الطالب سؤالاً من كل درس من الدروس السابقة لم يتقدم فيه للامتحان الخطي، وسؤالاً باللغة العربية في: (أحكام الأوقاف، وأحكام الأراضي، الوصايا والفرائض، أحكام النكاح)، وآخر باللغة الفرنسية.

السنة الثالثة: امتحانات خطية في الدروس الآتية: (الحقوق المدنية الأوروبية، صك الحقوق، صك الجزاء)، وامتحان خطي واحد يختار بالقرعة من دروس (الأصول المالية، أصول المحاكمات الحقوقية وقانون الإجراء، الحقوق الإدارية، حقوق التجارة البحرية، الحقوق الدولية الخاصة). وفي الامتحان الشفهي يسأل الطالب سؤالاً من كل درس من الدروس السابقة لم يتقدم فيه للامتحان الخطي، وسؤالاً من أحد دروس (المجلة، أصول الفقه، الطب الشرعي).

وتقدم الامتحانات أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء، واحد منهم على الأقل من أساتذة المعهد، ومعيد مع الأستاذ الفرنسي للترجمة، ويجب على المصححين ألا يعلموا أسماء الطلاب.

(115) النشرة الرسمية لدولة سوريا (الجريدة الرسمية)، العدد 3، تاريخ 3/2/1932، ص 27-37. (كان في وقتها محمد كردعلي وزيراً للمعارف، والشيخ تاج رئيساً للوزراء).

(116) خصوصاً النظام الداخلي للجامعة الصادر بالقرار 995 لعام 1929. وكذلك القرار 1721 مكرر لعام 1930.

(117) لم يطبق القرار 3637 تاريخ 15/10/1931 كاملاً وبخاصة التعليم المسلكي. وأجل بعد سنة افتتح الفرع الإداري والمالي والقضائي بموجب المرسوم رقم 373 تاريخ 16/10/1932، بسبب عدم توفر المال.

بالموافقة على تعيين لجنة فحص معادلة لطلاب حقوق دمشق وإجراءات التعادل⁽¹²¹⁾. وكانت الهيئة الفاحصة الفرنسية تتقاضى أجورها من الجامعة السورية. وفي سنة 1936 صدر مرسوم⁽¹²²⁾ أحدث محاضرات خاصة في معهد الحقوق، ونظمها لتهيئة المتخرجين لامتحان المعادلة بين الإجازة السورية والفرنسية، مع العلم أنها لم تكن إجبارية.

بعد الإصلاحات السابقة ضُبط العمل بالمعهد، ويستدل على ذلك من مقارنة عدد الخريجين سنة 1936 الذي بلغ 36، بما وصل إليه 129 في عام 1929⁽¹²³⁾. ولا بد من لفت الانتباه إلى الدور المهم الذي أداه به المستشارون الفرنسيون وبخاصة في وزارة المعارف في تطوير القوانين الخاصة بإصلاح التعليم عامة ومعهد الحقوق وتميرها.

4. الهيئة التعليمية

ضمت الهيئة التدريسية في المعهد أساتذة بعضهم من حاملي الإجازة في الحقوق أو الإدارة من (المدارس العليا في استانبول)، وقليل منهم علماء من خريجي المدارس الإسلامية التقليدية، ومع تقدم الوقت التحق بهم أساتذة حصلوا على شهادة الدكتوراه في جامعات في فرنسا وتركيا وألمانيا إضافة إلى أساتذة فرنسيين⁽¹²⁴⁾. فبعد عام 1926 توجه عدد من خريجي المعهد إلى فرنسا لإكمال الدكتوراه، لكنهم لم يُقبلوا في الجامعات الفرنسية لعدم معادلة شهادة الحقوق السورية بعد في فرنسا، فتوجهوا إلى جامعات أوروبية أخرى في جنيف وبروكسل وبرلين⁽¹²⁵⁾.

ومع الوقت نظمت القرارات والمراسيم الصادرة التعيين والتدريس بالمعهد، وبخاصة قوانين إصلاح الجامعة ومعهد الحقوق الصادرة في الثلاثينيات، وأهمها: القرار 3637 تاريخ 15/10/1931⁽¹²⁶⁾ الذي نظم الهيئة التعليمية في معهد الحقوق، وجعلها تتألف من أربع فئات (الأساتذة المدرسين،

مميزات لحاملها. ومن أجل ربط الجامعة بسوق العمل الحكومي وُضِع حد أعلى لنسبة النجاح للطلاب السوريين فقط لا يتجاوز ثلثي عدد من قبل منهم في الاختصاص، على ألا يتجاوز عددهم ثمانية في كل فرع، أيًا كان عدد المقبولين، إلا إذا كانت الوظائف الشاغرة في الإدارة أو القضاء أكثر من ثمان.

- تناول القرار كل يتعلق بتنظيم الامتحانات الخطية والشفهية من مثل مدتها، وشروط التقدم إليها، وعدد الساعات النظرية والعملية التي يجب أن يحضرها الطالب لدخول الامتحانات⁽¹¹⁸⁾.

- تضمن القرار نظام الهيئة التعليمية في معهد الحقوق، ومعاشاتهم، وعددهم، ونظام عملهم.

وقد أدت عمليات إصلاح المعهد خلال السنوات المتتالية -إضافة إلى مثابة رئيس الجامعة رضا سعيد (1923-1936) إلى تتابع الاعتراف بشهادات الجامعة السورية ومنها الحقوق أولاً في الدويلات السورية ولبنان، وفي تموز/ يوليو 1928 اعترفت حكومة فلسطين بشهادة الحقوق السورية، وبأنها معادلة لشهادة الحقوق الفرنسية والبولونية والبلغارية⁽¹¹⁹⁾.

وأسهمت عمليات إصلاح معهد الحقوق في استجابة السلطات الفرنسية لمطالبة إدارة الجامعة بقبول معادلة شهادة الحقوق السورية بشهادة الحقوق الفرنسية عام 1934 التي كانت قضية مهمة من أجل إكمال الطلاب دراسة الدكتوراه في فرنسا، وأسهمت في قضية الاعتراف بشهادة الجامعة السورية التي كانت ما تزال ترفضها بعض الدول⁽¹²⁰⁾.

وفي 15 آذار/ مارس 1934 وافق مجلس معهد الحقوق على إجراء امتحان معادلة للطلبة الراغبين في متابعة الدكتوراه في فرنسا، وذلك في دمشق أمام لجنة فاحصة من أساتذة فرنسيين من جامعتي باريس وليون كانت تأتي لاختبار طلاب الحقوق في الجامعة اليسوعية ببيروت. وفي آب/ أغسطس 1935 وجه وزير المعارف الفرنسي وزير خارجيته

(121) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 188-194.

(122) المرسوم 14، تاريخ 1936/1/11. الجريدة الرسمية، العدد 3، تاريخ 1936/1/31، ص 18-19.

(123) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 196.

(124) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 127-129.

(125) من تقرير بونور مستشار وزارة المعارف الفرنسي. في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 188.

(126) الجريدة الرسمية، العدد 3، تاريخ 1932/2/15، ص 27-37.

(118) لمزيد من الضبط صدر لاحقاً قرار خاص بتنظيم الامتحانات في المعهد. القرار 43 تاريخ 1933/5/28. الجريدة الرسمية، العدد 18، 1933/9/30، ص 460-462.

(119) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 199-200.

(120) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 186.

ترابو الأستاذ في المعهد الطبي، وأسند التحقيق الجنائي إلى مصطفى برمدا رئيس محكمة التمييز العليا⁽¹²⁹⁾.

وفي العام اللاحق 1933 صدر مرسوم⁽¹³⁰⁾ جديد كان تراجعاً عما سبقه، فعلى الرغم من أنه حافظ على عدد موظفي التعليم العالي في المعهد (9) كراس كما كانت، فإنه نص على أنه عند انحلال أحد الكراسي لا يعين له أستاذ خاص بل توزع دروسه على الأساتذة الآخرين، وتضمن إلغاء وظائف المعيدين الأصليين، وتعطيل الشعبة القضائية في المعهد. ولكن بعد ثلاث سنوات، وحتى لا يتراجع المعهد، صدر مرسوم ألغى عدم تعيين أساتذة جدد عند انحلال أحد الكراسي⁽¹³¹⁾. وصدر عام 1934 مرسوم بتأليف الكراسي، وتوزيعها على الأساتذة بالاسم في المعهد⁽¹³²⁾، ولاحقاً حتى نهاية مدة الانتداب صدر عدد من المراسيم تضمن تعديلات طفيفة على إعادة توزيع مواد الكراسي التي حافظت على عددها تسعة فقط. وعين أساتذة جدد بدلاً من المتقاعدين أو الذين تركوا المعهد، من مثل تعيين أستاذ جديد في كرسي المالية وأصول المحاكمات الحقوقية الذي كان يشغله فارس الخوري الذي أُحيل إلى التقاعد، وحمل المرسوم ذاته تغييرات طفيفة في دروس كل كرسي، لكنه أبقى على عدد الكراسي في المعهد تسعة فقط، واستثنى من شرط الدكتوراه مدرس كرسي الأحكام الشرعية. بعد أن أصبحت الدكتوراه شرطاً للتعيين في كراسي التدريس في معهد الحقوق⁽¹³³⁾، والجدول الآتي مع الملاحظات الملحقة به يبين كل ما سبق بالتفصيل.

الأساتذة المعلمين، الأساتذة المحاضرين، المعيدين)، وحدد رواتبهم وعددهم ونظام عملهم، وأهم ما جاء فيه خضوع رواتب الأساتذة وتعويضاتهم لنظام العاملين بالتعليم العالي⁽¹²⁷⁾، وعدد الأساتذة المدرسين والمعلمين لا يقل عن ثمانية، والمعيدون لا يتجاوز ستة. وأكد تحديد الدروس المكلف بها كل أستاذ في قرار تعيينه، وعدم تعديلها إلا بقرار من رئيس الدولة، وجعل نصاب التدريس للأساتذة المدرسين والمعلمين أسبوعياً لا يقل عن ست ساعات، ولا يتجاوز تسعاً. أما المعيدون، فيقومون بالوظائف التي يكلفهم بها رئيس المعهد، ومنها الدروس العملية. ولرفع سوية الهيئة التعليمية اشترط القرار في تعيين المعيد أن يكون مجازاً في الحقوق من معهد فرنسي أو سوري، ولا يجوز بقاءه في وظيفته أكثر من خمس سنوات إذا لم يحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد فرنسي أو سوري، واستثنى القرار أساتذة فرع القضاء الشرعي من شروط الدكتوراه، واشترط عدم تعيين أي أستاذ مدرس من أول شباط/فبراير 1932 من دون خبرة خمس سنوات متتابعات بوظيفة أستاذ معلم.

والأساتذة المعينون لأول مرة في الهيئة التعليمية يعينون متدرجين، ويستمررون إذا برهنوا كفاءتهم الوظيفية. وابتداء من 1932/1/1 جرى التعيين لأول مرة، والتأصيل بناء على اقتراح مجلس المعهد ومجلس الجامعة، وكان مجلس المعهد يتألف من الأساتذة المدرسين والمعلمين، ويرأسه رئيس المعهد.

صدر القرار 374 تاريخ⁽¹²⁸⁾ 6/10/1932 الذي هدَف إلى تنظيم الهيئة التدريسية في معهد الحقوق، وتحديد الملاك، فتضمن تأليف كراسي التدريس، وإحداث أخرى جديدة (راجع الجدول 3)، وتكليف أساتذة من خارج ملاك المعهد للتدريس، من مثل تكليف الشيخ أبو اليسر عابدين بتدريس الفرائض وأحكام النكاح وحقوق الميراث (الوصايا والفرائض) وأصول الفقه، وتكليف الدكتور ميشيل شمندي الأستاذ في المعهد الطبي بتدريس الطب العدلي، وأسند درس علم الأمراض العقلية العدلي إلى الدكتور

(129) درج المعهد منذ تأسيسه على تكليف أساتذة من خارج ملاك للتدريس ك: عارف النكدي، وأساتذة المجلة كالشيخ علي عياد والشيخ سعيد مراد الفلسطيني، وكانوا من خريجي دروس الجوامع الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 78.

(130) المرسوم 1663 تاريخ 9/16/1933. الجريدة الرسمية العدد 18، 1933/9/30. ص 444-445.

(131) المرسوم 959. تاريخ 1936/11/21. الجريدة الرسمية، العدد 44، 1936/11/26، ص 540-541.

(132) المرسوم 1664 تاريخ 16 أيلول 1933. الجريدة الرسمية العدد 18، 1933/9/30. ص 444-445.

(133) المرسوم 53/أ.س، تاريخ 1942/2/28. الجريدة الرسمية، العدد 10، 1942/3/12، ص 267.

(127) القرار 113. وكان هناك تعويض شهري لرئيس معهد الحقوق (100) ليرة سورية لبنانية. القرار رقم 3557 تاريخ 1931/9/28.

(128) الجريدة الرسمية، العدد 194، تاريخ 1932/10/15، ص 540-541.

جدول (3) كراسي الحقوق والدروس والأساتذة (1920-1945)⁽¹³⁴⁾

المرتبة	الأستاذ	الساعات	الدروس/المواد	اسم الكرسي
أستاذ أصيل	سعيد محاسن ⁽¹⁾	6	مجلة الأحكام العدلية	الحقوق المدنية السورية
مكلف بالتدريس	محسن البرازي	3	الحقوق الرومانية	الحقوق الرومانية والحقوق المقارنة
		3	الحقوق المدنية الفرنسية	
أستاذ أصيل	فارس الخوري ⁽²⁾	3	أصول المالية	أصول المالية العامة وأصول المحاكمات الحقوقية
		3	أصول المحاكمات الحقوقية	
أستاذ أصيل	فائز الخوري	3	الحقوق الجزائية العامة	الحقوق الجزائية
		3	أصول المحاكمات الجزائية	
أستاذ أصيل	عبد القادر العظم	6	الاقتصاد السياسي	الاقتصاد السياسي
	أحمد السمان ⁽³⁾			
أستاذ فرنسي	جاك استيف	1	الأساليب القضائية	الحقوق العامة ⁽⁴⁾
	محسن البرازي ⁽⁴⁾	3	الحقوق الأساسية	
		2	الحقوق العامة	
أستاذ أصيل	شاكر الحنبلي (تقاعد عام 1936)	4	الحقوق الإدارية	الحقوق الإدارية والأوقاف
		2	الأوقاف	
أستاذ أصيل	عثمان سلطان ⁽¹⁾	4	الحقوق التجارية	الحقوق التجارية وأحكام الأراضي
		2	أحكام الأراضي	
أستاذ أصيل	سامي الميداني	4	الحقوق الدولية العامة	الحقوق الدولية
		3	الحقوق الدولية الخاصة	
محاضر (رئيس محكمة التمييز العليا)	مصطفى برمدا	محاضرتان	الحقوق الجزائية الخاصة	الحقوق الجزائية الخاصة ⁽⁵⁾ (في البداية لم يخصص له كرسي)
محاضر-عالم دين وطبيب	أبو اليسر عابدين	محاضرتان	أصول الفقه	الأحكام الشرعية ⁽⁶⁾
		محاضرتان	أحكام الزواج والفرائض والوصايا	(في البداية لم يخصص له كرسي)
أستاذ أصيل	إحسان الشريف ⁽⁷⁾	4	الحقوق الإدارية العامة	الحقوق الإدارية العامة والأصول المالية العامة
		3	والأصول المالية العامة	
محاضر	محمد كردعلي ⁽⁸⁾	2	اللغة العربية	(من دون كرسي)
محاضر	عبد القادر المغربي			

(134) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على القرارات والمراسيم الصادرة بهذا الخصوص خلال مدة الانتداب كما هو مبين.

محاضر-أستاذ بالمعهد الطبي	د.ميشيل شمندي	2	الطب العدلي	(من دون كرسي)
محاضر فرنسي- أستاذ بالمعهد الطبي	الدكتور ترابو	2	علم الأمراض العقلية العدلي (في الفرع القضائي)	(من دون كرسي)

(1) عُدلت مواد كراسي سعيد محاسن وعثمان سلطان. المرسوم 153، تاريخ 1942/2/11. الجريدة الرسمية، العدد 8، (1942/2/26).

(2) أُحيل إلى التقاعد لبلوغه سن الستين عام 1938، ولكن مُدد له حتى 1942. المرسوم 53/أ.س، تاريخ 1942/2/28. الجريدة الرسمية، العدد 10، (1942/3/12)، ص 267.

(3) عُيّن السمان بالمرسوم 592، تاريخ 1942/6/15. كذلك المرسوم 72 تاريخ 1943/9/19، الجريدة الرسمية، العدد 39، (1943/10/7).

(4) عُدلت مواد هذا الكرسي، فأصبحت (الحقوق الأساسية وتاريخ الحقوق)، وكُلف بتدريسها محسن البرازي عام 1943 بدل كرسي الحقوق الرومانية الذي عُدَّ شاغراً. المرسوم 181 تاريخ 1943/3/3. الجريدة الرسمية، العدد 10، (1943/3/17)، ص 235.

(5) ضُم هذا الدرس إلى كرسي الحقوق الجزائرية الذي كان يشغله فائز الخوري. المرسوم 62، تاريخ 1941/1/23.

(6) استثنى شاغله من شرط الدكتوراه.

(7) عُيّن إحسان الشريف في مدة لاحقة لصدور المرسوم 1664.

(8) ترك كردعلي المعهد عام 1925 في إثر خلاف.

يكرر دروسه حرفيًا كما في الكتاب كل سنة، وقد درّس ثلاث مواد مختلفة ليس بينها رابط، مع ذلك كان محترمًا بين الطلاب، وله منزلته. أما فارس الخوري، فمع أنه خريج علوم عمل في التجارة والمحكمة التجارية، واكتسب خبرة واسعة ساعدته على العمل في المحاماة، ومنها لمع بالقانون، وصار مشهورًا بدمشق، أما تدريسه، فلم يكن بمستواه الذي اشتهر به، ففي درسه يقرأ طالب فصلًا، وهو يعلق شارحًا. ويصف الكوراني سامي الميداني بأنه كان ضعيفًا، وكتابه في مادة الدولي الخاص المنقول من الفرنسية لم يكن مفهومًا، ويعج بالأخطاء، ولا توجد أمانة بالترجمة على ما ذكره مدقق الترجمة، والطلاب لا يفهمون درسه. أما درس أبو اليسر عابدين في الأحوال الشخصية والفرائض الإسلامية، فيصفه بأنه صعبٌ. والأستاذ لغته معقدة لأنها من الكتب الفقهية. أما من يدرسون قانون التجارة من مثل عثمان سلطان وغيره، فمشكلتهم أنهم لم يكونوا يعرفون اللغة الفرنسية كالقضاة، ولم ينتبهوا إلى ما يحدث في البنوك، وما يقضي به القضاء المختلط⁽¹³⁸⁾.

لم تكن الصورة سوداوية حتى برأي الكوراني الذي يقول إن بعض الأساتذة أتقنوا دروسهم من مثل فوزي الغزي أستاذ الدولي العام الذي كان يلقي دروسه بطلاقة بعد تحضير متقن، ولا يخرج عن درسه، فكان محل إعجاب الطلاب. كذلك عبد القادر المغربي أستاذ الأدبيات واللغة العربية الذي كان متقنًا درسه، ويفيض بالشرح، ما يدل على أدبه الواسع، وتحضيره درسه⁽¹³⁹⁾. وأشادت لجان الفحص الفرنسية بخريجي المعهد كما مر سابقًا. ومن ناحية أخرى لا بد من ذكر أن الأساتذة أغلبهم قد ألفوا الكتب لموادهم الدراسية⁽¹⁴⁰⁾ متأثرين بما كان يحدث في إسطنبول وفرنسا.

ويوضح الجدول الآتي أسماء أساتذة معهد الحقوق الأصليين المكلفين بالتدريس من خارجه، ومؤهلاتهم العلمية، ومصدرها، إضافة إلى اللغات التي يتقنونها.

(138) الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 81-85.

(139) الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 80.

(140) الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 82.

أما عن مؤهلات الأساتذة وعملهم⁽¹³⁵⁾ وطرائق تدريسيهم، فقد تطورت هذه المؤهلات والخبرة مع تطور المعهد وعودة بعض من حصلوا على الشهادات العليا من أوروبا مع عملية إصلاح المعهد وتطوره. ففي البداية كان أكثر أساتذة المعهد ممن لا يحملون اختصاصات دقيقة في الحقوق، وينقل لنا أسعد الكوراني الذي كان طالبًا في المعهد أن أغلب الأساتذة كان من مأذوني كلية الإدارة لا (الحقوق في استانبول)، من مثل عبد القادر العظم رئيس المعهد وشاكر الحنبلي وفوزي الغزي وعارف الخطيب. وكان ثمة قسم من الأساتذة غير مأذونين من الحقوق أصلاً مثل فارس الخوري الذي كان خريج علوم من الجامعة الأميركية في بيروت، ولكن تجربته وخبرته أهلتاه للتدريس، وهو ما كان إضافة إلى شعبيته سببًا في التمديد له مرات عدة حتى 1942. أما خريجو الحقوق، فمنهم سعيد محاسن وفائز الخوري وسامي الميداني⁽¹³⁶⁾.

ويصف الكوراني عمل الأساتذة بسلبياته وإيجابياته قائلاً: بعض الأساتذة كفائز الخوري كان لا يُحضر دروسه، وخبرته قليلة لأنه كان لا يمارس مادته الحقوق الجزائية محامياً أمام المحاكم، ولا يعرف الفروق التي حصلت في الاجتهاد بين القضاء الأهلي والقضاء المختلط، مع أنه تولى القضاء قاضياً ومستشاراً، ولكنه ظل متأثرًا بما اكتسبه من الاجتهاد العثماني، وكأنه لم يدرس في باريس. أما سعيد محاسن أستاذ المجلة، فقد وضع كتابًا للمجلة نقلًا وترجمة غير جيدة لشرح العلامة التركي علي حيدر، ولكن تجربة محاسن جعلت درسه مفيدًا. لكن تدريس المجلة كان فيه خطأ كبير لأن أكثر أقسامها أُلغيت في زمن الانتداب، مثل قانون الأراضي الملغى بعد صدور التشريعات العقارية الحديثة التي وضعها الانتداب الفرنسي⁽¹³⁷⁾.

أما شاكر الحنبلي، فقد كان يلقي دروسه بالأسلوب التركي، وعلى الرغم من أنه كان متابعًا ومحيطًا بكل التغيرات التي طرأت على قوانين الأراضي، ولكنه لم يُحط بالتشريعات العقارية الحديثة التي أصدرها الانتداب، ولا يعرف الفرنسية. وكانت دروسه في الحقوق الإدارية مستقاة من دروسه القديمة في (كلية الحقوق باستانبول)، وكان

(135) انظر الجدول 4.

(136) الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 77-78.

(137) الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 79-80.

جدول (4) أساتذة الحقوق ومؤهلاتهم (1920-1945)⁽¹⁴¹⁾

اللغات	مصدر الشهادة	المؤهل العلمي	اسم الأستاذ
العربية والتركية وبعض الفرنسية	المدرسة الملكية باستانبول	كلية الإدارة	عبد القادر العظم
العربية والتركية	المدرسة الملكية باستانبول	كلية الإدارة	شاكر الحنبلي
العربية والتركية	كلية حقوق استانبول	حقوق	عثمان سلطان
العربية والتركية	كلية حقوق استانبول	حقوق	سعيد محاسن
العربية والألمانية	جامعة هايدلبرغ-ألمانيا	حقوق	سامي الميداني
العربية والتركية والفرنسية	الجامعة الأميركية-بيروت	ليسانس علوم	فارس الخوري
العربية والفرنسية	جامعة باريس	حقوق	فانز الخوري
العربية	الجامعة السورية+ تعليم شرعي تقليدي بدمشق	طبيب- علوم شرعية	أبو اليسر عابدين
العربية والفرنسية	جامعة باريس	دكتوراه حقوق	محسن البرازي
التركية والعربية والفرنسية	إسطنبول	طبيب	ميشيل شمندی
الفرنسية	فرنسا	دكتوراه	جاك إستيف (فرنسي)
العربية والفرنسية	فرنسا	دكتوراه	إحسان الشريف
العربية	كلية حقوق استانبول	حقوق	مصطفى برمدا
العربية والفرنسية	جامعة باريس	دكتوراه	أحمد السمان
العربية والتركية	المدرسة الملكية باستانبول	كلية الإدارة	فوزي الغزي ⁽¹⁾
العربية والتركية	علماء الشام	دراسة تقليدية شرعية وأدبية	عبد القادر المغربي
			⁽¹⁾ فوزي الغزي مات مقتولاً عام 1929.

(141) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على قرارات الجريدة الرسمية وبعض المصادر الواردة في هذه الدراسة. والأساتذة الواردة أسماؤهم، بعضهم كان في المعهد قبل 1920، وبعضهم استمر بعد 1945، وبعضهم ترك قبله.

والحجازي والإيراني والمصري والجزائري وحتى الأميركي، بينما تخرج في المعهد الطبي في المدة نفسها 367 طبيباً⁽¹⁴⁵⁾. وبمقارنة عدد خريجي الحقوق والطب نلاحظ الفرق الشاسع، وهذه كانت إحدى المشكلات المزمنة في تاريخ كلية الحقوق حتى اليوم، فزيادة عدد الطلاب والخريجين كانت إحدى الأسباب التي دفعت إلى إصلاح معهد الحقوق منذ الثلاثينيات كما مر سابقاً، ففي بعض السنوات تضخمت الأعداد تضخمًا ملحوظًا كعام 1929 الذي بلغ فيه عدد الخريجين 129 بينما كان في العام الذي قبله⁽¹⁴⁶⁾ 41، ما كان محط انتقاد شديد.

وفي سياق إصلاح المعهد صدر عدد من القرارات تناولت تنظيم دخول الطلاب ودوامهم والرسوم الجامعية والحالات الخاصة. فحدد القرار⁽¹⁴⁷⁾ 995 الرسوم الجامعية، وتضمن إعفاء الطلاب السوريين المعوزين من نصف أجور التدريس شرط نجاحهم ومواظبتهم على الحضور، على ألا تتجاوز نسبتهم 20 بالمئة من عدد الطلاب السوريين بالجامعة، وزيدت لاحقًا الرسوم الجامعية زيادة طفيفة⁽¹⁴⁸⁾.

وبالتوازي مع المعاهدة الفرنسية السورية سنة 1936، وخطوات زيادة ارتباط أبناء محافظات اللاذقية وجبل الدروز والإسكندرون بالدولة السورية، صدر المرسوم 43 تاريخ 1937/1/13 الذي تضمن وضع نظام استثنائي لقبول أبناء هذه المحافظات في فروع الجامعة، والسماح لهم بالنقل من المعاهد الأجنبية إلى السورية أيًا كانت طريقة قبولهم في الأجنبية، واقتصر الاستثناء على عام 1937 فقط، قبل تطبيق الشروط العادية عليهم، وأهمها شهادة البكالوريا السورية⁽¹⁴⁹⁾.

ولتلافي الزيادة المضطربة في عدد الراغبين في التسجيل في الحقوق وسط ضعف الإمكانيات، وبخاصة خلال الحرب العالمية الثانية، صدر مرسوم حدد عدد الطلاب المقبولين

ويستدل مما سبق على استمرار تأثير الثقافة الجامعية العثمانية بوصفها موردًا أول في مرحلة الانتداب مع ازدياد التأثيرات الفرنسية الموجودة أصلاً في التعليم الجامعي العثماني والقوانين.

أما عن المرجعيات الثقافية للأساتذة، فهي تعكس ما كانت تمر به سورية من انفتاح على كل ما هو جديد؛ فمع استمرار الثقافة التقليدية، كانت ثمة تأثيرات غربية تعود إلى دراسة الأساتذة في الغرب، أضف إلى أن المستعمر كان يشجع اتجاه التغريب، وتنامت التيارات القومية العربية، وظهرت الأفكار اليسارية وغيرها. ولا بد من لفت الانتباه إلى قضية بحاجة إلى دراسة أعمق، تتعلق بنشاط الماسونية في الوسط الجامعي، فخلال مدة الانتداب انتهى إليها معظم النخبة في سورية ولبنان كرؤساء الجمهورية والوزارة، والوزراء، وكبار موظفي الدول، إضافة إلى معظم رؤساء الجامعة السورية وأساتذتها⁽¹⁴²⁾.

5. طلاب معهد الحقوق

عند افتتاح مدرسة الحقوق العثمانية في بيروت بلغ عدد طلابها 65، توزعوا على صفوفها الأربعة آنذاك، بعد أن انتقل إليها بعض طلاب فرع الحقوق بـ (دار الفنون في استانبول)، وكانوا من جميع رعايا الدولة⁽¹⁴³⁾. ولا نعلم عدد الخريجين في العهد العثماني، ولكن الدفعة التي خُرجت عام 1920 زمن الحكومة الفيصلية، وعددها 9، كانت من الطلاب الذين سجلوا في المعهد في زمن العثمانيين.

وبحسب الإحصاءات الرسمية لخريجي الحقوق، فقد بلغ عددهم ما بين 1920 و1946 حوالي 1156 خريجاً⁽¹⁴⁴⁾. بينما قال رئيس الجامعة حسني سبيح أن عددهم في المدة نفسها 1066 محامياً، منهم 743 سورياً، و323 من غير السوريين، منهم الفلسطيني واللبناني والعراقي والأردني

(142) أعمار السمر، الجامعة السورية، ص 115-116. لمزيد حول الموضوع انظر

Thierry Millet, Le Tablier et le Tarbouche- Francs-maçons et nationalisme en Syrie mandataire, (PARIS, CLASSQUES GARNIER 2014)..

كذلك: سامي مروان مبيض، شرق الجامع الأموي- الماسونية الدمشقية 1868-1965، ط1، (بيروت: رياض الريس، 2017).

(143) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية، ص 479.

(144) إحصاء للجامعة. في: نبذة عن تاريخ الجامعة السورية، ص 4-5.

(145) كلمة سبيح في حفل تخرج الجامعة عام 1946. في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 305.

(146) إحصاء للجامعة. في: نبذة عن تاريخ الجامعة السورية، ص 5.

(147) سبق ذكره في البحث.

(148) المرسوم 1669، 1933/9/16. الجريدة الرسمية، العدد 18، 1933/9/30، ص 448.

(149) المرسوم 1048، 1937/11/28. الجريدة الرسمية، العدد 47، 1937/12/23، ص 1037.

كانت الحركة الطلابية في الجامعة نشطة، فشارك الطلاب في الحياة السياسية للبلاد إلى جانب زملائهم طلاب المدارس الثانوية (التجهيز)، فخرجوا في التظاهرات الطلابية للمطالبة بحقوقهم، وشاركوا في القضايا السياسية العامة كالإضراب والتظاهر، كالتظاهر ضد زيارة بلفور صاحب الوعد المشؤوم إلى دمشق في 8 نيسان/ أبريل 1925 بعد مشاركته في افتتاح الجامعة العبرية في القدس، ولكنه أُجبر على قطع زيارته والسفر إلى بيروت، ونتجت من ذلك اعتقالات في صفوف الطلاب، وصدر قرار بطرد كل طالب يشتغل بالسياسة⁽¹⁵⁶⁾.

وشارك الطلاب بوصفهم طليعة واعية في قضايا البلاد، وأهمها استقلال سورية والقضية الفلسطينية، فشاركوا في التظاهرات بعد فشل معاهدة 1936 مع فرنسا، وشاركوا في عام 1939 في التظاهرات والإضراب العام ضد فرنسا ومسؤوليها عن سلخ لواء إسكندرون، وفي تظاهرات الاستقلال ولجان الدفاع ضد فرنسا في عام 1945⁽¹⁵⁷⁾.

وكان لانخراط الطلاب في السياسة إيجابيات وسلبيات؛ أما الأولى فأهمها إثارة الحماسة الوطنية، والوقوف ضد السياسات الفرنسية، كذلك إسهام الطلاب والخريجين في تنظيم الجمعيات العلنية والسرية التي حمل بعضها الأفكار الجديدة، وهو لم يكن معهوداً قبل التعليم الحديث والاطلاع على النظريات السياسية. وأصبحت الحكومات تحسب حساباً للناشئة في المسائل السياسية، ما حرك المجالس النيابية، ودفعها إلى أداء واجبها كلما قصرت.

أما السلبيات، فقد أثر الانشغال بالسياسة في تحصيلهم العلمي، لأنهم كانوا يصرفون وقتهم على غير الدراسة بينما كان يمكن لهم العمل بالسياسة بعد التخرج. وصار بعضهم يخدم سياسات حزبية، وينتقد الحكام، وعقله لم ينضج بعد، على الرغم من عدالة المطلب أكثر الأحيان⁽¹⁵⁸⁾. ويوافق رئيس الجامعة السورية بعد الاستقلال قسطنطين زريق (1949-1952) على ما تقدم، لأن مساهمة

والمثقفين السوريين وغيرهم من الجامعات الأخرى⁽¹⁵⁰⁾. ونظرًا إلى كثرة الطلاب الراغبين في دخول الجامعة، اتبع نظام المسابقة (المفاضلة) لانتقاء العدد المحدد استنادًا إلى ترتيب درجاتهم في البكالوريا⁽¹⁵¹⁾. ففي العام الدراسي 1944-1945 مثلاً صدر مرسوم حدد عدد الطلاب الممكن قبولهم في الصف الأول لمعهد الحقوق بمئة طالب من السوريين واللبنانيين، وخمسين من غيرهم، وإذا زاد عدد المتقدمين على العدد المطلوب، يُفاضل بينهم. وحدد عدد الطلاب الذين يمكن نقلهم من الجامعات الأخرى إلى المعهد بعشرة من السوريين واللبنانيين، وخمسة من غيرهم للصفين الأول والثاني⁽¹⁵²⁾.

وكان الدوام إلزاميًا في معهد الحقوق، فعلى الطالب حضور نصف الدروس حتى يحق له التقدم إلى الامتحان، وصدر عدد من المراسيم التي أكدت ضرورة الالتزام بذلك⁽¹⁵³⁾، مع ذلك روعيت الأوضاع التي مرت بها البلاد، فبسبب الحرب العالمية الثانية، وقلة الإعاشة، والغلاء، وصعوبات السكن في دمشق، خصوصًا للطلاب الغرباء؛ أقر قانون اقترحه مجلس أساتذة معهد الحقوق بإيقاف العمل مؤقتًا بقانون إلزام الطلاب بالدوام بوصفه شرطًا للتقدم إلى الامتحانات⁽¹⁵⁴⁾، ومن ناحية أخرى قضى نظام المعهد بفصل طالب الصف الأول في الحقوق إذا رسب 4 دورات امتحانية.

ومن الناحية الفكرية والسياسية انخرط طلاب الجامعة بعامية، والحقوق بخاصة، في التيارات السياسية المختلفة المعروفة آنذاك، فأسهم الطلاب في تأسيس الأحزاب الجديدة، وعاشوا خلافاتها التي أدت إلى مصادمات بينهم، وأهم القوى الناشطة في الجامعة آنذاك: الكتلة الوطنية، عصابة العمل القومي، القوميون السوريون، الإخوان المسلمون⁽¹⁵⁵⁾.

(150) المرسوم 45 تاريخ 1941/10/26. في رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 268.

(151) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 269.

(152) مرسوم 273 تاريخ 1944/10/8. الجريدة الرسمية، العدد 44، تاريخ 1944/10/12، ص 1051.

(153) القرار 3637 تاريخ 1931/10/15 (سبق ذكره). كذلك القرار 1047 تاريخ 1937/11/28 الرسمية، العدد 47، تاريخ 1937/12/23.

(154) المرسوم 62 تاريخ 1943/4/10. الجريدة الرسمية، العدد 16، تاريخ 1943/4/29، ص 412-411.

(155) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 289-295.

(156) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 104-105.

(157) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 289-295.

(158) محمد كردعلي، المذكرات، 4 أجزاء، (دمشق: مط. الترقى، 1948)، ج 3/ ص 937-938. وصدر عام 2008 الجزء الخامس مستقلاً.

السياسة والإدارة والقضاء، فمنهم رؤساء جمهورية ووزارة، ووزراء، ومدبرون، وقضاة، ومحامون، ومفكرون. فعلى سبيل المثال إذا ما نظرنا إلى الدفعة التي تخرجت في معهد الحقوق عام 1924⁽¹⁶¹⁾، فس نجد أغلبها تولى مناصب عليا في الدولة السورية، فعبد المحسن الملاح أصبح قاضيًا ثم محاميًا، ومحمود نحاس تقلد عددًا من المناصب الرفيعة آخرها رئيس ديوان المحاسبة، أما صبري العسلي، فشغل منصب رئيس وزراء سورية ثلاث مرات، ومن ثم نائبًا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، وشغل حنا مالك منصب الأمين العام لرئاسة الوزراء، ومظهر قوتلي أصبح نقيبًا للمحامين في دمشق، أما فائق العسلي، فشارك في الثورة السورية الكبرى 1925، ونال الشهادة، وأصبح كاظم الداغستاني أديبًا لامعًا إضافة إلى مناصبه الرفيعة، ومنها محافظ، وأصبح نورس الجندي قاضيًا ومستشارًا في محكمة التمييز، وتولى عارف الحمزاوي منصب الأمين العام لوزارة العدل، ومن ثم محافظًا لدمشق، ورشيد حميدان قاضيًا⁽¹⁶²⁾. وفي السنوات اللاحقات تخرجت في معهد الحقوق شخصيات أخرى من مثل ناظم القدسي عام 1926 الذي أكمل الدكتوراه في جنيف، وأصبح أول سفير لسوريا لدى الولايات المتحدة الأميركية، وتولى لاحقًا أرفع المناصب في رئاسة الوزراء والجمهورية، أما معروف الدواليبي الذي تخرج في المعهد، فأكمل الدكتوراه في فرنسا، وعاد إلى سوريا ليشارك في الحياة السياسية، ويتولى أعلى المناصب في رئاسته للوزراء، وتخرج في المعهد الفقيه السوري المشهور مصطفى الزرقا، وأسعد الكوراني الذي تولى نقابة المحامين في حلب، ومنصب وزير العدل والأوقاف، وغيرهم كثيرون⁽¹⁶³⁾.

ومن ناحية أخرى كانت الجامعة رائدة في إدماج المرأة بالتعليم العالي، فلأول مرة في تاريخ سورية انتسبت عام 1922 فتيات عدة إلى المعهد الطبي الذي وصل عدد طالباته إلى 72 عام 1945، بينما لم يتجاوز 12 طالبة في معهد الحقوق في السنة نفسها⁽¹⁶⁴⁾.

الطلاب في السياسة أثرت في أساليب التفكير والعمل، وأدت بعد الاستقلال إلى خلخلة النظام، وإعاقة سير التعليم⁽¹⁵⁹⁾.

خامسًا: كلية الحقوق والحياة العامة: في السياسة والمجتمع

كان لدخول التعليم الحديث بمختلف مراحلها واختصاصاته آثار في مختلف مناحي الحياة، فشهدت بلاد الشام خلال النصف الأول من القرن العشرين تغييرات عميقة في البني السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية. وقد أسهمت كلية الحقوق في إرساء الثقافة الحقوقية الجديدة القائمة على التشريعات الجديدة المستمد جزء منها من الغرب، إضافة إلى إسهامها في المحافظة على الأصول والتقاليد الحقوقية الإسلامية، وعدم القطيعة معها ومع الماضي.

وقد سبقت بلاد الشام البلاد العربية الأخرى بالتعليم الجامعي الحكومي والخاص، وتعد الجامعة السورية التي ضمت حتى الاستقلال معهدي الحقوق والطب أقدم جامعة حكومية في العالم العربي. وتأثيرها لم يقتصر على سورية فحسب بل وصل إلى عدد من الأقطار العربية نتيجة النسبة العالية من الخريجين العرب التي وصلت إلى الثلث في الحقوق حتى عام 1946.

وانتقل تأثير الجامعة إلى المجتمع والدولة من خلال الخريجين الذين شغلوا كثيرًا من المواقع السياسية والإدارية والاجتماعية، فكما سبق نشر معهد الحقوق بيانًا في الصحف عام 1941 موجّهًا إلى خريجه الذين بلغ عددهم حوالي ألف منذ تأسيسه منتشرين في سورية والأقطار العربية كلها، وعدّهم حملة (شعلة الثقافة العربية القومية)⁽¹⁶⁰⁾. فقد زوّد المعهد سورية والبلاد العربية حتى الاستقلال بـ 1156 حقوقيًا شغلوا كبرى المناصب في

(161) انظر الملحق رقم (3).

(162) عمرو الملاح، اللوحة التذكارية لدفعة خريجي معهد الحقوق في الجامعة السورية 1924، موقع التاريخ السوري المعاصر، <https://2u.pw/jFho5R6>

(163) الكوراني، ذكريات وخواطر، ص 48 و 62.

(164) كتاب العبد الذهبي لكلية الطب، ص 25.

(159) قسطنطين زريق، "التعليم الجامعي في سوريا- في نصف قرن"، مجلة المواهب، السنة 7، أيار/ مايو 1951، ص 27. (صدرت في الأرجنتين)، وهذه المقالة أديعت من محطة الإذاعة السورية في تموز/ يوليو 1950. أوراق قسطنطين زريق، أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت، (من دون ترقيم، المجموعة كانت قيد التنظيم عند الاطلاع عام 2017).

(160) صحيفة "القبس" السورية، عدد 1، (حزيران/ يونيو 1941). في: رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 270.

كردعلي الذي عاصر حتى ما بعد الاستقلال، وعلى الرغم من مدحه ازدياد إقبال أبناء مصر والشام والعراق على التعليم، فإنه انتقد التوجه الموجود في ربط التعليم بتولي الوظائف، ما يؤدي إلى الركود بسبب انتشار روح الاتكال لدى السكان، وضعف الاستقلال الشخصي، حتى راجت مقولة (هل يتعلم الإنسان إلا ليوظف في الحكومة)، وطالب كردعلي وزارات المعارف بإيجاد دواء لداء التوظيف لأن خزائن الحكومات لا تكفي، وتوظيف كل متعلم يحرم المهين الحرة من الأذكى⁽¹⁷¹⁾. وتعود فكرة الربط هذه بين التعليم والوظيفة الحكومية إلى بدايات التعليم العالي في العهد العثماني الذي أرادت منه الحكومة في البداية تأمين الكوادر المؤهلة للإدارة.

أما في ما يتعلق بكلية الحقوق بالذات، فقد لخصه خلال نصف قرن رئيس الجامعة السورية قسطنطين زريق، فقال: ركز اهتمام الجامعة السورية بشكل عام وكلية الحقوق بخاصة على الإعداد المهني، وتجهيز المتخرجين للعمل في الوظائف الحكومية والخاصة، وهذا أحد مهماتها، ولكن لم تشجع البحث العلمي، أو تطوير الوضع الحقوقي والقانوني في سورية، كما كان الإنتاج الكمي لخريجي الحقوق بحاجة إلى تحسين كفي برفع مستوى التعليم⁽¹⁷²⁾. وهذا الداء ما زال مستمرًا حتى اليوم بل استفحل نتيجة عوامل عدة أهمها مسار التطور السياسي غير المستقر في سورية والبلاد العربية، وعدم قيام حكم رشيد يرسى الاستقرار، ويهيئ الأرضية المناسبة للإبداع والتطور واحترام القانون.

ولم يقتصر نشاط الجامعة على العلم بل كان أسانذتها وطلابها مبادرين إلى تأسيس الجمعيات من مثل (الجمعية الطبية السورية) في عام 1925⁽¹⁶⁵⁾، و(جمعية خريجي المعاهد العلمية العالية) في دمشق التي أسست عام 1943 برئاسة شوكت الشطي، وحددت هدفها بالمساعدة على حمل مشعل الثقافة والعمل في ميدان الخدمة العامة⁽¹⁶⁶⁾. وشكل الطلاب (الرابطة العربية) عام 1944 التي ضمت الطلاب العرب فيها، وعلى الرغم من إعلانها الابتعاد عن السياسية، ورد في برنامجها سعيها إلى تحقيق الوحدة العربية، وكان من شروط الانتساب إليها الإيمان بالقومية العربية⁽¹⁶⁷⁾. فقد كان التوجه القومي العربي واضحًا في الجامعة منذ نشأتها حتى بدت في أواخر مرحلة الانتداب حاضنة للفكر القومي من خلال النشاط والمحاضرات التي ترعاها؛ ففي عام 1943 دعت الجامعة قسطنطين زريق الأستاذ في الجامعة الأميركية، فألقى محاضرة عن القومية والعمل القومي. وقد أسهمت كلية الحقوق في بث الفكرة العربية في الدول العربية عن طريق الطلاب العرب الذين درسوا فيها، ثم إنها خدمت اللغة العربية بالإصرار على التعليم بها، على الرغم من تأثير ذلك في تعليم اللغات الأجنبية المهمة للعلم⁽¹⁶⁸⁾.

وعلى الرغم مما تقدم، فقد استمر تأثير الموردن الرئيسيين للثقافة الجامعية في سورية (العثماني والفرنسي)، وشملا التعليم بمراحله المختلفة، وأثرا في المهن وأساليب التفكير والعمل⁽¹⁶⁹⁾. ففي ما يتعلق بمخرجات التعليم في سورية -وبإقاي البلاد العربية- ثمة قضية ما زالت مستمرة منذ العهد العثماني حتى وقتنا الحاضر، وقد فندها عبد العزيز العظمة المعاصر للمرحلة العثمانية والانتدابية بقوله ((لا يدخل المدرسة إلا طلاب الوظائف الذين يدرسون للحصول على الوظائف (الحكومية) وحتى الآن لم نر في التعليم العالي حتى متخرجي المدارس الزراعية من احتراف حرفته، أو تعاطى صنعته المنتسب إليها، إلا ما ندر، كأن العلم والعمل ضدان))⁽¹⁷⁰⁾. وتناول القضية ذاتها محمد

(165) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 98.

(166) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 278-279.

(167) رافق، تاريخ الجامعة السورية، ص 280-281.

(168) زريق، "التعليم الجامعي في سوريا- في نصف قرن"، ص 26.

(169) المصدر نفسه، ص 24-25.

(170) عزيز العظمة، مرآة الشام، ص 101.

(171) محمد كردعلي، كتاب المذكرات، الجزء 5، ص 105.

(172) زريق، "التعليم الجامعي في سوريا- في نصف قرن"، ص 28 و ص 26.

بالرشى وعلى موائد الخمر والنساء).

سادسًا: الخاتمة: (استنتاجات)

1. أُسس التعليم الحديث للحقوق في الدولة العثمانية على أُسس سليمة واءمت ما بين الماضي والشريعة الإسلامية والمدنية الأوروبية، قبل أن يسيطر على المشهد أصحاب القطيعة مع الماضي ما ترتب عليه نتائج كارثية نعيشها حتى اليوم.
2. التطورات السياسية هي المؤثر الرئيس في تطور كلية الحقوق والتعليم بعامة.
3. خلال مدة الدراسة استمر تأثير الموردين الرئيسيين للثقافة الجامعية (العثماني والفرنسي) في الثقافة الجامعية السورية، ومنها الحقوق.
4. نظرًا إلى حداثة التجربة وعدم الاستقرار الذي عاشته سورية في النصف الأول من القرن العشرين لم تتراكم التجربة وتتطور طبيعيًا، فمن نظرة سريعة لقائمة أساتذة المعهد نرى تغيرها شبه الكامل ما بين العهد العثماني والعربي والانتدائي.
5. ركز اهتمام الجامعة السورية بعامة، وكلية الحقوق بخاصة، على الإعداد المهني، وتجهيز المتخرجين للعمل في الوظائف الحكومية والخاصة، لكنهم لم تشجع البحث العلمي، وكان الإنتاج الكمي لخريجي الحقوق بحاجة إلى تحسين كفي.
6. كلية الحقوق بدمشق بتاريخها الطويل (1913-2023)، إضافة إلى عدد من الكليات الأخرى المفتحة في سورية، لم تستطع حتى اليوم تطوير الوضع الحقوقي والقانوني في سورية، وحتى في المستوى المهني كان الإنتاج الكمي كبيرًا على حساب النوعي على الرغم من التقدم الطفيف حتى الخمسينيات، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والدكتاتورية والفساد في السنوات الخمسين الأخيرة، ما غيب ثقافة القانون لتحل محلها ثقافة الوساطة والرشوة، أو كما قال أحد المحامين (صارت تحل القضايا مع كثير من القضاة

للكتب والنشر، 2000).

المصادر والمراجع

بالعربية

10. بيات. فاضل، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني- دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية، سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية من خلال وثائق الأرشيف العثماني، (استانبول: إرسیکا، 2013).
11. حنا. عبد الله، المثقفون في السياسة والمجتمع (الأطباء)، ط1، (دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع، 1996).
12. رافق. عبد الكريم، تاريخ الجامعة السورية- البداية والنمو- 1901-1946، ط1، (دمشق: مكتبة نوبل، 2004).
13. زريق. قسطنطين، "التعليم الجامعي في سوريا- في نصف قرن"، مجلة المواهب، السنة 7، (الأرجنتين، أيار/ مايو 1951).
14. سلامة. غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
15. عوض. عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية -1864- 1914، (القاهرة: دار المعارف، 1969).
16. قاسمية. خيرية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).
17. كردعلي. محمد، خطط الشام، 6 أجزاء، ط3، (دمشق: مكتبة النوري، 1983).
18. كردعلي. محمد، المذكرات، 4 أجزاء، (دمشق: مط. الترقى، 1948).
19. كردعلي. محمد، كتاب المذكرات-الجزء 5، قيس الزلي (محققًا ودارسًا)، ط1، (دمشق: المعهد
1. أوراق قسطنطين زريق، أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت، (من دون ترقيم، قيد التنظيم حتى 2017).
2. إحسان أوغلي. أكمل الدين (مشرقًا ومقدمًا)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (مجلدان)، صالح سعداوي (مترجمًا)، (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا)، 1999).
3. الأرمنازي. نجيب، محاضرات عن سوريا من الاحتلال إلى الجلاء، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1954).
4. الحصري. ساطع، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث- مع ملحق سوريا من يوم ميسلون إلى يوم الجلاء، طبعة جديدة، (بيروت: منشورات دار الاتحاد، د.ت).
5. الحكيم. يوسف، ذكريات 3: سورية والعهد الفيصلي، (بيروت: دار النهار، 1986).
6. الشطي. شوكت، تاريخ الطب عند العرب في القرون الأخيرة- كتاب الطب في سورية من بلاد الشام، (دمشق: مط. جامعة دمشق، 1960).
7. العظمة. عبد العزيز، مرآة الشام- تاريخ دمشق وأهلها، نجدة فتحي صفوة (محققًا)، ط1، (بريطانيا: رياض الريس للكتب والنشر، 1987).
8. الفحام. شاكر، "عرض تاريخي"، في كتاب العيد الذهبي لكلية الطب 1919-1969، (دمشق: مط. جامعة دمشق، 1969).
9. الكوراني. أسعد، ذكريات وخواطر- مما رأيت وسمعت وفعلت، ط1، (بيروت: رياض الريس

بلغة أجنبية

الفرنسي للشرق الأدنى 2008، ifpo).

1. Devlet Arşivleri Başkanlığı Osmanlı Arşivi (BOA), Maarif Nezareti Tedrisat-ı Aliye Dairesi (MF.ALY), MF.ALY.00106.
2. İhsanoğlu. Ekmeleddin, DÂRÜLFÜNUN دار إهسانوğlu. عكمةلددن، DÂRÜLFÜNUN دار إهسانوğlu، عثمانلى Devletinde XIX. yüzyılda kurulan yüksek öğretim müessesesi, İslam Ansiklopedisi.
3. İhsanoğlu. Ekmeleddin, "Darülfünun Osmanlı'da Kültürel Modernleşmenin Odağı", (2 Cilt), (İstanbul: IRCICA, 2010).
4. Millet. Thierry, Le Tablier et le Tarbouche-Francis-maçons et nationalism en Syrie mandataire, (PARIS, CLASSQUES GARNIER 2014).
20. لجنة من العلماء المحققين، المجلة: النسخة العربية، (المطبعة الأدبية، بيروت، 1302هـ).
21. لونغنيس. إيزبيت، أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي، رندة بعث (مترجمة)، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2012).
22. مبيض. سامي مروان. شرق الجامع الأموي- الماسونية الدمشقية-1868 1965، ط1، (بيروت: رياض الريس، 2017).
23. مجموعة مديرية التدريسات العليا في نظارة المعارف العثمانية، (الأرشيف العثماني BOA, MF. (ALY.00106).
24. مجموعة من المؤلفين، سیر عشر جامعات حكومية عربية، عدنان الأمين (معدًا)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
25. مجموعة من المؤلفين، الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)، مجموعة مؤلفين، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2020).
26. منصور. محمد عبد القادر، المدارس العثمانية الباقية في مدينة دمشق- دراسة أثرية معمارية، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، 2010).
27. نبذة عن تاريخ الجامعة السورية، الجامعة السورية، (دمشق: مطبعة الجامعة، 1948).